

عزام الشوا لـ "الحدث": لا مانع من تفرع البنوك الفلسطينية في الأردن



04

ممارسات ضريبة الدخل بحق المزارعين تتناقض مع موقف الإجماع الوطني بإعفائهم

08

المغتصبون يحميهم القانون!
المادة 308 من قانون العقوبات هدية
للجنة وحكم بالإعدام على الضحية

«قتلت مرتين ولا زلت على قيد الحياة، مرة بيد رجل شاركني
السريير قسرا فصار زوجي، ومرة بيد أهل وهبوني له،
ممتنين لأنه حمل عنهم عبء العار.» بهذه الكلمات أوجزت
دنيا حكايتها.

دنيا ابنة الثلاثين عاما هي امرأة جامعية عاملة، وهي أم
ثلاثة أبناء لا تطيق النظر في وجوههم، فهم بمحض القدر

15



في الساحة الزرقاء ستقام الانتخابات
المحلية

يزداد توغل وسائل الإعلام الاجتماعي في حياتنا يوماً بعد
يوم، إلى الحد الذي جعلها عنصراً أساسياً لا غنى عنه لدى
الغالبية العظمى، وملاذا سهلاً للناشطين في التفاعل مع
أكبر شريحة ممكنة، لنشر الأفكار، وإيصال الرسائل، وجمع
المعلومات، والاطلاع على الأخبار والصور والفيديو، بشكل
أسرع من أي وسيلة إعلامية أخرى.
ولعل فشل الانقلاب العسكري في تركيا يوم الجمعة



14

لأول مرة في فلسطين

لف العالم بأفضل الأسعار مع حزم نت التجوال

شهرية 3GB 349 شيكل
150 دقيقة مجاناً

شهرية 2GB 249 شيكل
100 دقيقة مجاناً

يومية 100MB 19 شيكل
10 دقائق مجاناً

أسبوعية 1GB 149 شيكل
50 دقيقة مجاناً

للإشتراك اتصل على
*339#
واختار حزمك

كل ما تحتاجه خلال سفرك
نجدّه في تطبيق دليل التجوال

www.jawwal.ps | 111 أو 1111

جوال

حمار الرجوب

رولا سرحان

فانتقادات الرجوب التي جاءت على لسان حمار لاستخلاص العبر تُشبه طريقة كلية ودمنة، حيث تأتي العبر والحكم على لسان الحيوانات.

وطريقة سرده البسيطة وبيداتها الصباحية تشبه مشهداً مماثلاً لتوفيق الحكيم في بداية قصته «حمار الحكيم» حين كان الراوي يقص شعره عند الحلاق فانتهى به الأمر أن اشترى حماراً بالخطأ، واضطر إلى مصاحبته مسمياً حماره بالفيلسوف.

وصحبة توفيق الحكيم للحمار تشبه صحبة الرجوب لحماره الريحاوي، فالحكيم نشأت بينه وبين الحمار علاقة مقدسة تطورت إلى صداقة، حتى وصلت أن مختلف ما يكتبه الحكيم من نقد اجتماعي لواقعه كان أمام رفيقه الحمار في سلسلة مقالات بعنوان (حماري قال لي)، وهو ما قام به الرجوب حين نقل على لسان حماره مجمل شواغله، وشواغل الشارع الفلسطيني حتى صيغة التهكم على واقعنا أوردها في مقاله القصير.

وعلى ما اعتقد أن ما حاول الرجوب قوله هنا يصب في فكرة أننا في نظر البعض موجودون اليوم مثلما وجدنا بالأمس، أي بدرجة أقل مما ينبغي كي نُحترم، وكي يُؤخذ برأينا، أو حتى كي نُؤثر.

أي أننا نُشبه «الحمار الذهبي»، وهو الحمار الذي دارت حوله أحداث ما يُعرف بأول رواية في تاريخ البشرية حين قرر بشري أن يتحول إلى طائر لكنه أخطأ في الوصفة السحرية فاستبدلها بوصفة أخرى حولته إلى حمار، وهي الرواية التي تتحدث عن اضمحلال العقل وتدهور مكانته وتراجع القيم والأخلاق، فيظل الحمار حماراً وإن كان من ذهب.

وبما أن الحمار بالحمار يُذكر، يظل الحمار الأشهر فلسطينياً هو حمار إميل حبيبي في رواية المتشائل، الذي مرة كان سائماً فأنقذه من الموت، ومرة كان على ظهره فظن أنه أعلى مقاماً من الحاكم العسكري، ومرة حين نزل عن الحمار فعرّف قدر نفسه.

أما نحن، فمارلنا ننظر لأنفسنا كما نظر الرومان قديماً للحمير بتقديرٍ على صبرنا وقدرة تحملنا.

حدثان ذكراني بالحمير، وأقصد حمار الأديب توفيق الحكيم الذي صاحبه في كتاباته الأدبية والصحفية، وحمير الكاتب التركي الشهير عزيز نيسن في مجموعته القصصية "أه منا نحن معشر الحمير" والتي يروي في إحداها كيف أن الحمير كانوا لا ينفقون بل يتحدثون لغة واضحة سليمة تماماً كالشعر العاديين، لكن عندما خدع أحدهم نفسه وحاول أن يتجاهل واقعه بأن أغفل أن ما يراه أمامه هو ذئب فعضه الذئب من مؤخرته كانت النتيجة أن لجم الخوف لسان الحمار فنهق "آه هو هاق" وظل ينهق من الخوف حتى نسي الحمار لغته الأصلية وظل ينهق حتى الآن.

يتعلق الحادث الأول بتركيا وما حدث فيها من انقلاب بدأ وانتهى بين غفوة وصحوة، والتي طالها من التعليق ما يكفي، أما الحادثة الثانية فهي ما كتبه نائب محافظ محافظة أريحا جمال الرجوب عبر صفحته الشخصية على الفيسبوك يوم أمس الإثنين حين التقى مصادفة بأحد الحمير يجوب صباحاً وسط مركز مدينة أريحا فقرر أن يصحبه في جولته.

يقول الرجوب: "لم تكن مرافقته سيئة، بالرغم من التعب كان لطيفاً ودوداً، واكبته من وسط المدينة، (...) حاولت الاقتراب منه لمعرفة سر الجولة المفاجئة، تحفظ عن الخوض في موضوع الانقلاب في تركيا، وكذلك بيان الرباعية، والمبادرة الفرنسية.

ضحك ساخراً حينما سألته عما ستتمخض عنه القمة العربية في موريتانيا. اقتصر على القول إن الدعوة إلى الوحدة الوطنية، والتراجع عن الانقسام، والمشاركة في الانتخابات البلدية على أساس الكفاءة والارتقاء بمستوى الخدمات، وقد كان واضحاً فيما دعا إليه". وأرفق الرجوب صوراً وفيديو مصوراً لجولة الحمار في مدينة أريحا، وهو معه خطوة بخطوة.

ما استوقفني فيما قاله الرجوب أمران الأول ذو صلة بالمقدرة الأدبية له، والتي بدت عفوية، تصلح جزءاً من قصة قصيرة عليه أن يكملها، أما الثانية فلها علاقة بأن بعض المسؤولين يوجهون الانتقادات للوضع السياسي والاجتماعي القائم لكن بطرق دبلوماسية غير مباشرة.



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK
تنمية وأمان

حساب التوفير الممتاز

كيف ماتحسبها...

رم تكسبها

الجائزة الكبرى

\$25000

يومية



إسبوعياً



شهرياً



\$5000

افتح الآن حساب توفير ممتاز بقيمة 200 دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى أو غذ حسابك الحالي لتدخل بالسحب على الجوائز

- الحد الأدنى لدخول السحب هو 200 دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى.
- كل إيداع بقيمة 200 دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى تحصل على فرصة إضافية للفوز.
- يبدأ السحب على الجوائز خلال شهر آذار ويستمر حتى 2016/12/31.

1800 888 888 pibbank.com



يتم السحب على الجائزة الكبرى في نهاية العام والسحب على الجوائز الأسبوعية خلال الأشهر 4، 6، 8، 10 من العام الجاري.

حساب التوفير الأول
للمرأة الفلسطينية | **حياتي**

مين ما بتحب تتدلل؟



افتح حساب توفير "حياتي" بقيمة
300 دولار أو 250 دينار أو 1200 شيكل
لتدخلي السحب على:

- الجائزة الكبرى: بيت بحد أقصى 80 الف دولار وراتب بقيمة 500 دولار لمدة 20 سنة وسيارة هيونداي موديل 2017، السحب بتاريخ 2017/2/28
- 10,000 دولار كل شهرين لثلاث فئات، السحب الأول خلال شهر 2016/7
- 3 ليرات ذهبية كل اسبوعين
- تمويل مشاريع صغيرة بدون فوائد بقيمة 25,000 دولار لكل مشروع بمجموع 40 مشروع خلال فترة الحملة
- السحب يشمل الحسابات القائمة والجديدة
- عند تغذية حسابك بقيمة 100 دولار أو 70 دينار أو 400 شيكل تحصل على فرصة إضافية للربح
- تنتهي الحملة بتاريخ 2017/2/28

\$30000

لثلاث فئات



ليرات ذهبية كل اسبوعين

عند فتح حساب توفير "حياتي" جديد سيقوم البنك الوطني بالتبرع بـ 1 دولار لصالح مركز دنيا للتخصيص لأورام النساء.



بخطءة واثقة 1800 111 000 tnb.ps /TNBPalestine

البنك الوطني | **TNB الوطني**
THE NATIONAL BANK

مقابلة العدد

في أول لقاء صحفي منذ توليه منصبه محافظاً لسلطة النقد

عزام الشوا لـ "الحدث": لا مانع من تفرع البنوك الفلسطينية في الأردن

لجنة رقابية شرعية موحدة ستري النور خلال شهر

لسنا طرفاً في أي تجاذب سياسي ونحن على نفس المسافة من كافة الفصائل
السياسية الوطنية والإسلامية في فلسطين

فلسطين خالية من غسيل الأموال ومن «تمويل الإرهاب»

أو لوزير خارجيته جون كيري، بالإضافة إلى لقاءات أخرى عقدناها مع مسؤولين في البنك الدولي ومؤسسات أخرى. وأكدنا في هذه اللقاءات أننا كسلطة نقد فلسطينية، على العكس مما يعتقد البعض، إننا نطبق كافة التعليمات والأنظمة المحلية والدولية، وخاصة أن هناك قضايا مرفوعة على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير في أمريكا وعلى أحد البنوك العاملة في فلسطين. وكان يهمننا من هذه الجولة أن تصل رسالتنا إلى كافة الجهات المختلفة، خاصة صاحبة القرار في أي تضيق علينا (أو أي انفراج)، أن لا يعملوا في الاتجاه الخطأ وفق مسلمات مسبقة وغير سليمة، ويدركوا أن الحل الوحيد أن نبادر بالشرح لهم من نحن، وماذا نعمل، وكيف نعمل، وأن لا نبقي داخل الصندوق الأسود المغلق.

بالإضافة إلى أن أحد أهداف هذه الزيارة واللقاءات، التأكيد والثبيت على الهوية المصرفية الفلسطينية واستقلاليتها الكاملة حسب ما ورد في الدستور الفلسطيني والقانون الأساسي، وقانون سلطة النقد، وقانون المصارف، وجميعها تؤكد على استقلاليتها الكاملة في الإدارة وفي الرقابة، ولكن بالتشاور والتقاطع مع الحكومة والرئاسة الفلسطينية. وكان هذا مطلباً جداً لإبعاد القطاع المصرفي الذي هو بالنهاية يتعامل مع أموال الناس، والتي يهمننا أن تبقى في أمان، وأن نضمن لعدم الحجز عليها وتشجيع الناس للاستثمار في فلسطين. وخلال لقائنا مع مستشاري الرئيس الأمريكي قمنا بالتوضيح والتعريف عن الهوية المصرفية الفلسطينية بشكل واضح، وفتحنا مجالاً للاستفسار عن القطاع المصرفي الفلسطيني، وقوانينها الفلسطينية في التعامل مع غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب وقضايا الفساد.

وخلال زيارتنا إلى مقر وزارة الخارجية، ولقائنا بمستشاري جون كيري، بحثنا عدة ملفات وشرحنا لهم ما نقوم به من تطوير الأنظمة والقوانين، وكان القطاع المصرفي ورؤيتنا في تطويره وتنظيمه دائماً جزءاً مهماً من الحوار الأساسي، بالإضافة إلى القانون الجديد لغسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب والذي أقره الرئيس عباس في نهاية العام 2015، والذي حمى فلسطين من إدراجها على لائحة الدول الداعمة للإرهاب.

وفي المحصلة شعرنا أننا استطعنا أن نوصل رسالتنا المهنية المصرفية، وأكدنا لهم من خلال تجاربنا أن القطاع المصرفي وسلطة النقد هما العصب الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني، وأكدنا على أنه وفي كثير من الحالات التي فرضت فيها إسرائيل حصاراً مالياً على

في حوار صريح وشامل مع محافظ سلطة النقد الفلسطينية السيد عزام الشوا، كشف لـ "الحدث" أن وزارة الخارجية الأميركية أرسلت رسالة طمأنة للحكومة الإسرائيلية، تؤكد من خلالها أن المصارف في فلسطين هي مصارف تمثل للتعليمات والأنظمة والرقابة الدولية، وأن عليها وقف تخوفاتها من خلال مراسلة البنوك الإسرائيلية التي تقوم بالتعامل اليومي مع المصارف الفلسطينية لتؤكد لها أن المصارف الفلسطينية لا تغسل أموالاً، أو تمويل إرهاباً، الأمر الذي سيخفف من الضغط اليومي الذي نتعرض له.

خاص الحدث

وأشار الشوا في تصريحاته أن الزيارة التي قام بها وفد من سلطة النقد الفلسطينية إلى الولايات المتحدة الأميركية مؤخراً كانت ناجحة بصورة كبيرة جداً، وحققت الأهداف والعناوين الأساسية التي خرجت من أجلها.

وفيما يتعلق بعلاقة سلطة النقد الفلسطينية، مع البنك المركزي الإسرائيلي، قال الشوا إن العلاقة مع البنك الإسرائيلي، شر لا بد منه وهي تعود إلى طبيعة العلاقة القائمة بين الجهاز المصرفي الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، والتي تعود إلى ملحق اتفاق باريس الاقتصادي الذي ينظم العلاقات النقدية والمصرفية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وهذا نص المقابلة كاملة مع معالي محافظ سلطة النقد السيد عزام الشوا

مؤخراً قمتم بجولة إلى الولايات المتحدة الأميركية، ما الهدف من هذه الجولة، وهل حققت النتائج المرجوة منها؟

في البداية لا بد من التوضيح أنني وفي الأشهر الأولى من العام 2016، وهي بداية تسلمي لمهام منصبني كمحافظ لسلطة النقد، شرعت في

وضع الخطوط العريضة لخارطة العمل للسنوات الثمانية القادمة. وتستهدف هذه الخطة أساساً الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، بما يضمن سلامة القطاع المصرفي واستتباب أو اعتدال المستوى العام للأسعار، وأخيراً المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة. وتأخذ الخطة بعين الاعتبار الحضور الملحوظ لسلطة النقد بالمنطقة العربية، بالإضافة لكونها العنوان الاستراتيجي للقطاع المصرفي في فلسطين، والذي يتعرض دائماً لمشاكل وهزات تعصف بالمنطقة أو دول الإقليم؛ وأخيراً ما يحدث داخل فلسطين من اضطرابات سياسية وأمنية شبه مستمرة، تجعل الكل خائفاً من كونها منطقة لغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، وفلسطين خلو من كليهما.

ومع ذلك فإن كل ما يحدث حولنا كفلسطينيين، نكون أول من يتضرر منه، وهذا يؤثر سلباً على عدة ملفات تهم القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل كبير، مثل الحوالات الواردة والصادرة، لأننا نتعامل عبر بنوك مراسلة في الخارج سواء في أمريكا أو في أوروبا، وفي بعض الدول العربية التي لها علاقة معنا في العمل التجاري، ولذلك نحن دائماً مظلومين رغم أننا نطبق أفضل الأنظمة والمتطلبات الدولية المصرفية ذات العلاقة.

ومن هنا برزت الحاجة والهدف إلى الجولة التي قمنا بها سواء إلى الدول العربية، أو إلى الولايات المتحدة الأميركية، والتي التقينا خلالها بعدد كبير من المسؤولين الأميركيين، سواء مع وزارة الخزانة الأميركية، أو أعضاء كونغرس، أو مستشارين للرئيس باراك أوباما،



السلطة الفلسطينية، أو تراجع الدعم الخارجي كانت المصارف تأخذ على عاتقها بعد موافقة سلطة النقد بتقديم التمويلات التي كانت مؤقتة إلى أن يصبح هناك انفراج سياسي.

رسالة الخارجية الأمريكية لإسرائيل: لا داعي للقلق

تقييمك للزيارة وهل تتوقع أنها أوصلت الرسالة التي خرجت من أجلها؟

الزيارة كانت ناجحة بصورة كبيرة جداً، وحققت الأهداف والعناوين الأساسية التي خرجت من أجلها، وأحد أهم الأهداف التي تحققت، أن وزارة الخارجية الأمريكية قامت بإرسال رسالة طمأنة للحكومة الإسرائيلية، تؤكد من خلالها أن المصارف في فلسطين هي مصارف تتمثل للتعليمات والأنظمة والرقابة الدولية، وأن عليها وقف تخوفاتها من خلال البنوك المرخصة الإسرائيلية التي تقوم بالتعامل اليومي مع المصارف الفلسطينية، وأن هذه المصارف لا تغسل أموالاً، أو تمويل إرهاباً، الأمر الذي سيخفف من الضغط اليومي الذي نتعرض له.

هل سيكون لهذه الرسالة صدى في إسرائيل؟

بدون شك. حيث ستساعد الرسالة البنك المركزي الإسرائيلي على التخفيف من ضغوطه علينا، والتي تؤكد أننا نمتثل للمعايير والممارسات الدولية.

هل ستقومون بجولات أخرى خلال الفترة القادمة؟

بالطبع سنقوم بجولات أخرى، ونحن أخذنا قراراً استراتيجياً لزيارة الأماكن المهمة في العالم، وليس فقط أمريكا بل أوروبا أيضاً، والصين التي لنا معها تعاملات تجارية كبيرة، وسنقوم بهذه الجولات كحد أدنى زيارة أو زيارتين في السنة، خاصة أن هناك تقاطعات مع مؤتمرات يجب أن نحضرها مثل اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، وبهمنا أيضاً أن نذكر أن رحلة أمريكا ولقاءاتنا مع المسؤولين هناك، وكذلك مع العرب التي بدأت برحلة من دول الخليج، وهي البحرين والإمارات والسعودية. ونحضر حالياً لزيارة كل من قطر والكويت وعمان بالإضافة إلى زيارة مهمة لمصر والأردن والجزائر على أن تكون هناك زيارة قريبة لتونس.

غزة تشغل ثلث موظفي سلطة النقد

كيف ترى أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وما هي توقعاتك القادمة؟

نحن كسلطة نقد لدينا مجموعة من الباحثين المؤهلين والمختصين في دراسة وتحليل الاقتصاد الفلسطيني، وهناك دراسات تجريها باستمرار وبشكل دوري واستراتيجي على المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية، وبحسب دراسات سلطة النقد فإن هناك استمراراً في النمو البطيء في فلسطين بشكل عام، وذلك مقابل رغم أن قطاع غزة ستشهد خلال الفترة القادمة نمواً أفضل على خلفية جهود إعادة الإعمار وتفعيل الاتفاق الإسرائيلي التركي.

فيما يتعلق بغزة، ما هو دور سلطة النقد هناك؟

غزة هي من أهم العناوين، ووجودنا فيها ساعد على ضخ الأموال فيها على مر السنوات الأخيرة. واليوم وغداً وجودنا هو بشكل قانوني ونحن ممتثلون لكافة التعليمات والأنظمة المطبقة في المجال المالي والمصرفي في كافة دول العالم. وفي غزة لدينا 15 فرعاً، تعمل تحت مظلة سلطة النقد، وتطبق عليها نفس المعايير المطبقة على المصارف في الضفة الغربية. وأحب أن أؤكد من خلال «الحدث» للجميع أن سلطة النقد تمتاز بالاستقلالية الكاملة، أي أننا فنياً مستقلون عن النظام السياسي الفلسطيني، وهذا ما أعطانا القوة، ولسنا طرفاً في أي تجاذب سياسي ونحن على نفس المسافة من كافة الفصائل السياسية الوطنية والإسلامية في فلسطين، كما ونؤكد أن دورنا هو الرقابة على المصارف والمحافظة على القطاع المصرفي في فلسطين.

كم عدد موظفي سلطة النقد؟

نسبة الودائع ترتفع سنوياً وهكذا يبدأ الاستثمار

هل هناك نمو في الودائع في البنوك الفلسطينية، وهل هناك خطوات بدأت بها للعمل على هذا الشيء، وما هو دوركم في رفع نسبة الودائع في فلسطين؟

كلما استطعنا أن نقلل من مخاطر إدارة هذه المصارف ومن تعزيز المتانة والملاءة المصرفية، وتعزيز كفاءة رأس المال، حينها سينظر الجمهور بأمان وطمأنينة لهذا القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الثقة بهذا القطاع سنوياً وبالتالي ترتفع الودائع. وأغلب المصارف اليوم في فلسطين دخلها الأساسي ناتج عن الاستثمار في فلسطين، وفتح مزيد من الفرص التمويلية في الاقتصاد الفلسطيني والفوائد والعمولات، ووجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع أعطت ثقة أكبر لصغار المودعين في فلسطين.

فيما يتعلق بالودائع لماذا ثبتتم 10 آلاف دولار حتى الآن كحد أعلى لصغار المودعين كقيمة للتعويض؟

هذا كان نتيجة للدراسة التي أجريناها، والتي أظهرت أن أكثر من 93% من ودايع العملاء في فلسطين هي بحدود 10 آلاف دولار أو دون. وفي المستقبل هناك مجال لرفع هذا السقف، مما يعني أن المؤسسة قادرة على رفع 1 أو 2% في نسبة الودائع المشمولة بالتغطية كنسبة من إجمالي الودائع. ونحن دائماً نسعى لأفضل السبل ذات الكلفة الأقل على البنوك وعلى أصحاب الودائع.

البنوك الفلسطينية تشق طريقها للخارج

فيما يتعلق بالتفرع إلى الخارج، لماذا لا يتم المعاملة بالمثل بفتح البنوك الخارجية وخاصة في الأردن؟

أولاً على مدى السنوات الماضية لم يكن هناك للمصارف الفلسطينية الملاءة المالية الكافية للتوسع والانتشار والتفرع بالخارج. أضف إلى ذلك أن عدم وجود رقابة مشتركة بين الدول العربية قد حدّ من عملية الانتشار في الخارج. فعلى سبيل المثال شروط التفرع في الأردن

يبلغ عدد موظفي سلطة النقد 340 موظفاً في كل من الضفة والقطاع، يعمل 90 موظفاً منهم، أي نحو ثلثهم في قطاع غزة. وهم يعملون بكامل الحرية والأريحية المطلوبة.

هل هناك مضايقات يتعرض لها الموظفون في البنوك العاملة في قطاع غزة من قبل حكومة حماس، وخاصة أن هناك حديثاً عن إغلاق عدد من الفروع؟

بداية علينا أن نوضح نقطة في غاية الأهمية، وهي أنه من المفترض وبصورة رسمية أن ليس هناك شيء اسمه حكومة حماس بل هناك حكومة توافق وطني، ولكن على أرض الواقع هناك حكومة ظل. ولقد سبق أن تعرضت بعض الفروع العاملة في القطاع إلى بعض المضايقات، ولكن من خلال التنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة وتدخل سلطة النقد تم التغلب على هذه الإشكاليات والمضايقات.

عدد شركات الصرافة المرخصة في غزة، كم ارتفع مقارنة بين العام الماضي وهذا العام؟

عدد شركات الصرافة المرخصة في نهاية 2015 كان 54 شركة/محل، وارتفع إلى 64 حتى تاريخ 10 تموز 2016.

كم حجم النقد الذي يخرج من غزة إلى الضفة بشكل دوري؟

لا توجد دورية معينة لإخراج فائض النقد من فروع المصارف العاملة في قطاع غزة، إذ يتعلق الأمر بحاجة هذه الفروع لإخراج فائض النقد المتراكم لديها، وفي جميع الأحوال تبذل سلطة النقد جهوداً كبيرة من خلال التنسيق والتواصل مع الجهات المعنية؛ للحصول على الموافقات اللازمة لإتمام عمليات إدخال أو إخراج فائض النقد من فروع المصارف.

هل هناك بنوك لا تعمل تحت مظلة سلطة النقد في غزة؟

نعم. هنالك مثل هذه البنوك غير مرخصة في غزة ولا نتعامل معهم، وعملهم لا يتعدى كونه شركة صرافة، وفي نفس الوقت هناك محلات صرافة غير مرخصة.

سيادة الدولة، إلا أن إصدار العملة لوحده لا يخلق السيادة، وتعتبر الجدوى من إصدار العملة منقوصة دون توفر سيادة كاملة للدولة على أرضها واقتصادها وثرواتها الطبيعية ومقدراتها وحدودها.

وفي حال تم اتخاذ القرار السياسي، فإن عملية الإعداد والترتيب لإصدار العملة الوطنية تتطلب فترة زمنية معينة وذلك لتهيئة الكثير من المتطلبات والشروط المسبقة الضرورية لضمان تحقيق النتائج المرجوة من عملية الإصدار، وفي نفس الوقت تجنب الخسائر والمخاطر التي قد ترتبط بإصدار العملة. وفي هذا السياق، فإن المتفحص للوضع الفلسطيني يجد الكثير من الاختلالات التي تحتاج إلى معالجة قبل الدخول في موضوع إصدار العملة، تلك الاختلالات التي تعتبر نتيجة حتمية للأوضاع السياسية والاقتصادية التي أورثها الاحتلال للسلطة الوطنية الفلسطينية. إضافة إلى عدم السيطرة على الحدود والمعابر وعدم التحكم بحرية الحركة والنفاذ والاستيراد والتصدير، والعجز المتواصل في المالية العامة وميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات البطالة وغيرها من الاختلالات.

وسلطة النقد على قناعة تامة بأن تهيئة مثل هذه المتطلبات والشروط المسبقة له أثر كبير في إدارة العملة والحفاظ على قيمتها واستقرارها، وإدارة سعر صرفها بما يضمن عدم انهيارها. ومع الأخذ بعين الاعتبار الحلم الذي يراود كل فلسطيني والجانب العاطفي في الموضوع، إلا أن العملة الفلسطينية عند إصدارها يجب أن تكون منافسة لل عملات المتداولة حالياً في فلسطين، إضافة إلى عامل الثقة لإضفاء صفة القبول العام عليها من قبل جمهور المواطنين، إلى جانب توفر الإطار الهيكلي المؤسسي الذي يساهم في الوصول إلى سياسة مستقرة سواء كان ذلك على مستوى الوضع المالي في فلسطين بشكل عام من خلال توفر التدفقات المالية لتسوية المدفوعات بشكل فعال ومأمون، أو على مستوى سلطة النقد بشكل خاص، من خلال توفر جهاز مصرفي قوي وفعال.

تجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد وباعتبارها الطرف الأساس في موضوع إصدار العملة لم تغفل هذا الموضوع نهائياً، فقد عملت على تهيئة معظم المتطلبات اللوجستية والفنية الداخلية كما وتستمر بالعمل على استكمال ما يلزم وفق الإمكانيات المتاحة بشكل يؤهل لإصدار عملة وطنيه وإدارة السياسة النقدية عند اتخاذ القرار السياسي بإصدار العملة.

فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية لماذا لا يوجد هيئة رقابية شرعية موحدة؟

نحن انتهينا من إجراءات تشكيل اللجنة، وهي لجنة رقابية شرعية موحدة، وسترى النور خلال شهر.

نظام معلومات الائتمان كيف تتعامل به سلطة النقد الفلسطينية؟

سعت سلطة النقد من إطلاق منظومة المعلومات الائتمانية على مساعدة كل من المصارف وشركات الإقراض المتخصصة في اتخاذ قرارها الائتماني واختيارها لعملائها بدرجة عالية من الثقة والمهنية، وبالتالي المساعدة في إدارة محافظها الائتمانية والحد من المخاطر المرتبطة بها. فهذه الأنظمة عبارة عن قاعدة بيانات حديثة ومتطورة تشمل مجموعة من الأنظمة الآلية التي تعمل وفقاً للممارسات الدولية الفضلى، وهي متاحة لاستخدام كل من المصارف وشركات الإقراض المتخصصة من خلال الشبكة المعلوماتية. وتستند هذه القاعدة إلى أربعة نظم هي: نظام معلومات الائتمان، ونظام تصنيف المقترضين، ونظام الشيكات المعادة الآلي، ونظام الشيكات المفقودة والموقوفة. وبشكل عام، كان لهذه المنظمة إلى جانب الرقابة المصرفية المنبئة على المخاطر الأثر الأكبر في تفعيل عمليات الإقراض في فلسطين وخفض حجم التعثر في المحفظة الائتمانية.

لماذا لا تستخدم الأغورة في السوق الفلسطيني؟

لا يوجد هناك سبب يمنع استخدام الأغورة في السوق الفلسطيني، ولم يتم منع تداولها من قبل أي جهة رسمية، لكن جاء هذا الأمر كتطور طبيعي للأسعار وتكاليف الإنتاج. إذ أن الفئات الدنيا من العملات تنخفض قيمتها السوقية ويقل استخدامها مع ارتفاع الأسعار، وفي بعض الأحيان فإن بعض الفئات النقدية قد تختفي من التداول (خاصة تلك الفئات الصغيرة) وفي المقابل تظهر فئات أخرى ذات قيم أكبر.

من توقيع هذه الاتفاقية.

كيف يتم نقل النقد إلى بنك إسرائيل؟

تتم عملية شحن النقد إلى بنك إسرائيل وفق السقف الشهري المحدد للمصارف الفلسطينية في عملية الشحن، والبالغ 300 مليون شيكل، بالإضافة إلى الحصول على موافقات خاصة لعمليات الشحن الاستثنائية للتخفيف من حجم الشيكال الذي يتراكم لدى هذه المصارف.

هل أرباح البنوك العاملة في فلسطين تعكس وضعها الحقيقي، أم أنها تستفيد من حجم قيم العمولات على إدارة الحسابات؟

أولا نحن سعداء بأن البنوك في فلسطين تحقق أرباحاً، وهذا يؤكد أننا وبالرغم من كل التشديدات والعقوبات إلى أن هناك أرباحاً في القطاع المصرفي، وهذا الربح يأتي لأن هناك حركة دوران لرأس المال، ينتج عنها تشغيل الأموال المودعة في القطاع المصرفي بصورة تسهيلات تجارية وأفراد وتسهيلات سكنية وغيرها من الفرص التمويلية التي تحقق الأرباح.

ما هو دور سلطة النقد في التنسيق مع البنك المركزي الإسرائيلي؟

هذا ملف مهم جداً، لذلك هناك قناة مشتركة تعمل بشكل متواصل لحل كافة الإشكاليات والقضايا، وهناك لجان مقرة من قبل المحافظ تجتمع مع الإسرائيليين، وتتابع المشاكل، وتعمل على حلها. فمثلاً نحن نعمل مع الإسرائيليين على فائض السيولة، وإدارة السيولة، ونحن في تفاوض دائم حتى نحل هذه الإشكاليات المتراكمة منذ سنوات. ونسعى دائماً لإيجاد آليات أسهل للتعامل مع البنوك الإسرائيلية عبر البنك المركزي الإسرائيلي، ومن القضايا التي يتم متابعتها مع البنك المركزي الإسرائيلي شيكات المقاصة الإسرائيلية وتطويرها بشكل آمن ودقيق.

هل تستطيع إسرائيل أن تحجز أي أموال قادمة من الخارج؟

بالطبع لا.. إسرائيل ليس لها أي علاقة بالأموال القادمة لمناطق السلطة الفلسطينية من الخارج ولا تستطيع حجزها، وليس لها أي تدخل فيها.

قانون البنك المركزي سيعود والعملية الفلسطينية مهرها الاستقلال

قانون البنك المركزي الفلسطيني، لماذا توقف ومتى سيعود؟

قانون البنك المركزي لم يتوقف، وإنما يخضع في المرحلة الحالية لعملية مراجعة متأنية، تمهيداً لمصادقة فخامة الرئيس محمود عباس عليه، ونتوقع أن يرى النور منتصف العام 2017، أو في الربع الثالث من ذات العام.

أين تكمن أهمية هذا القانون؟

لا شك أن أهمية هذا القانون تنبع من كونه يمثل استكمالاً للمنظومة التشريعية المصرفية، التي تؤكد وتعزز استقلالية القطاع المصرفي الفلسطيني من جهة. كما يؤكد ويعزز من استقلالية سلطة النقد من جهة ثانية، فالممارسات والتجارب الدولية المتعارف عليها تشير إلى أن غالبية البنوك المركزية الحديثة على مستوى العالم تتمتع بخصوصيتها، واستقلاليتها في إدارة مهامها وأعمالها.

العملة الفلسطينية برأيك متى ستكون هناك إمكانية لإصدارها؟

يعتبر موضوع إصدار العملات الجديدة عادة من المواضيع الشائكة التي تستدعي دراسة مستفيضة ومعقدة وتأخذ بعين الاعتبار نزوج وتهيئة عدة اعتبارات سياسية واقتصادية لازمة كشرط مسبق قبل إصدار العملة ضماناً لنجاح الإصدار وبما يحقق المحافظة على قيمة العملة وقوتها واستقرارها.

رغم أن القرار بإصدار العملة هو في النهاية قرار سياسي نابع من

تحديدا لا تنطبق علينا. وقد عملت سلطة النقد بالتعاون مع المصارف الفلسطينية على تطوير المصارف بشكل استراتيجي، وذلك من خلال دعم وتعزيز رأس المال وزيادة قدرة هذه المصارف على تحمل المخاطر من خلال إجراء فحوصات الجهد، إضافة إلى متابعة التطورات المتعلقة بكل من الودائع والتسهيلات ورأس المال.

هل هناك بنوك فلسطينية انطبقت عليها الشروط لفتح بنوك أو فروع لها في الخارج، وخاصة فيما يتعلق بالأردن؟

سأنوه للعلاقة الاستراتيجية بيننا وبين الأردن، ولا نرى أي عائق من طرفنا للتفرع في الأردن، خاصة بعد أن أصبح لدى عدد من المصارف الفلسطينية الكفاءة المالية المطلوبة. والآن لدينا بنك الاستثمار الفلسطيني في المراحل الأخيرة ليأخذ التصاريح المطلوبة لفتح فرع له في مملكة البحرين. وأعتقد أن ما ينطبق على البحرين ينطبق على كافة الدول العربية ولكن حسب الإجراءات المتبعة لديها.

علاقتنا بالبنك المركزي الإسرائيلي: شر لابد منه

ما علاقتكم بالبنك المركزي الإسرائيلي؟

من الضروري بداية الإشارة إلى طبيعة العلاقة القائمة بين الجهاز المصرفي الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، والتي تعود إلى ملحق اتفاق باريس الاقتصادي الذي ينظم العلاقات النقدية والمصرفية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. تلك العلاقة التي أفرزت مجموعة من قنوات التشابك والارتباط بين الجهاز المصرفي الفلسطيني مع الجهاز المصرفي الإسرائيلي كون المصارف الإسرائيلية تعمل كبنوك مراسلة للمصارف المرخصة في فلسطين، لا سيما في مجال الاعتمادات المستندية والحوالات وكافة المعاملات المصرفية التي تتم بعملة الشيكال. وهذه القنوات هي: (1) مقاصة الشيكات التي تتم عبر غرفة المقاصة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشيكات المسحوبة على المصارف الفلسطينية لصالح مصارف إسرائيلية والعكس؛ (2) الحوالات الصادرة والواردة من والى إسرائيل؛ (3) إصدار وتنفيذ اعتمادات مستندية خاصة بعملة الشيكال من خلال المصارف الإسرائيلية؛ (4) إدارة السيولة النقدية وبشكل خاص في كل ما يتعلق بعملة الشيكال. وهذا الوضع حتم بطبيعة الحال قيام علاقات تعاون وتنسيق بين سلطة النقد والبنك المركزي الإسرائيلي.

هل تلتقون بالمسؤولين في البنك المركزي الإسرائيلي؟

إن علاقات التعاون والتنسيق مع البنك المركزي الإسرائيلي تستدعي بالضرورة الالتقاء بالمسؤولين في بنك إسرائيل كلما استدعت الضرورة لذلك، بهدف البحث في بعض القضايا العالقة أو ذات الاهتمام المشترك، كموضوع فائض عملة الشيكال لدى المصارف الفلسطينية.

هل باعتقادك أن البنك المركزي الإسرائيلي يستطيع أن يفعل شيئاً للبنوك التي ليس لديها بنك مراسل؟

هذا الأمر على جدول أعمال لقاء المحافظين دائماً، وأعني هنا موضوع فتح المراسلين للبنوك، وإيجاد الآلية المناسبة، وقد تم الاتفاق على إعادة النظر بالبنوك العاملة في فلسطين مع البنوك المراسلة الإسرائيلية هناك قبل نهاية العام.

فيما يتعلق بالكاش وفائض الكاش اين وصلتكم في آليات حل القضية؟

في الآونة الأخيرة بحثنا هذه المشكلة المتواصلة منذ سنوات، واتفقنا على آلية سيبدأ العمل بها خلال 6 شهور، أي قبل نهاية العام الجديد؛ لحل مشكلة الكاش وفائض الكاش، ووضعنا آلية جديدة عن طريق إعطاء الكاش لشركة إسرائيلية، لتقوم هي بعده وتغليفه حسب المواصفات، وبالتالي تودع الدفعة في حساب البنك الذي يتعاملون معه، وتفيد من البنك إلى البنك المركزي الإسرائيلي، أي أن الدفعة التي تدخل تكون معدودة جاهزة وموثقة. ونحن في المراحل الأخيرة

كم رأس مال البنوك الأردنية، وما هي شروط الترخيص؟

بلغ مجموع رأس المال المدفوع للبنوك الأردنية العاملة في فلسطين في نهاية شهر مايو من العام 2016 حوالي 410.7 مليون دولاراً. وهذه المصارف تخضع مثلها مثل المصارف المحلية لنفس شروط الترخيص والتي تنسجم مع قانون المصارف، وتعليمات ترخيص المصارف في فلسطين الصادرة بموجبه ورقمها (02) لسنة 2011، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد.

ما هي الاستراتيجية التي تضعها سلطة النقد للسنوات الأربع القادمة؟

خلال الثلاث سنوات القادمة سيتم استكمال رفع ميزانية كافة البنوك إلى 75 مليون دولاراً، وقريبا سيتم ربط المقاصة الفلسطينية بالمقاصة الإسرائيلية إلكترونياً. وبالنسبة لتعديل القانون فسيصبح هناك توقيع إلكتروني معتمد في المحاكم حتى نهاية العام 2016.

ما هي أهم الملاحظات على قانون البنك المركزي من قبل الحكومة؟

صلاحيات المحافظ، وعدد سنوات الخدمة التي ستصبح خمس سنوات بدلا من أربعة، هي أهم الملاحظات على القانون الجديد.

فيما يتعلق بالمبنى الجديد لسلطة النقد، متى سيتم انتقالكم إليه، وكم بلغت تكلفته؟

نحن نتوقع أن نستلم المبنى خلال كانون ثاني القادم من العام 2017، ونحتاج شهرين لاستكمال إجراءات النقل، أي بداية آذار القادم، أما التكلفة فالعقد الأساسي للمبنى هو 27 مليون دولار، أما الإشاعات والانتقادات فتحدثت عن تكلفة بلغت عشرات الملايين من الدولارات، وهذا غير واقعي، خاصة وأن سلطة النقد ستقوم هي بتأثيث المبنى.

خدمة الموبايل بانكينك، ما هي الفائدة منها، ومتى سيتم العمل بها؟

سيتم العمل بهذه الخدمة خلال السنوات القادمة، وهناك جزء من خطتنا القادمة لتقليل اعتماد نسبة الكاش، واعتماد الآلية الإلكترونية في معاملات البنوك؛ وهناك جزء آخر من خطتنا يقوم على كيفية تقنيننا استخدام الكاش لأن إسرائيل وضعت خطة للبدء في العمل بهذا النظام من 4 إلى 5 سنين.

الإطار، يعاني مؤشر قطاع غزة من ارتفاع مستوى التشاؤم حول المستقبل، في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تسود القطاع. وبشكل عام، ظل مؤشر قطاع غزة في حلقة التذبذب الشديد تبعا لمجموعة العوامل والتوترات السياسية والاقتصادية التي تطرأ عليه، والتي تشمل تحكم إسرائيل بدخول المواد الخام المختلفة، لا سيما مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار، والتي عادة ما يتم إيقافها وعدم السماح بإدخالها للقطاع. أما في الضفة الغربية فإن قيمة مؤشر دورة الأعمال خلال أشهر العام 2016 أفضل منه حالا مقارنة بأشهر العام 2015،

هل هناك وقت معين لنقل النقد من غزة الى الضفة؟

ليس هناك وقت ثابت؛ لأننا لسنا أصحاب القرار في حركة المال بين الضفة وغزة، أو الضفة وتل أبيب.

الشبكات الإلكترونية قريبا في فلسطين

في عدد من الدول أصبح هناك نظام جديد للشبكات، بحيث أصبح إلكترونيا. فلسطينيا هل هناك جديد على هذا الملف؟

نعم، سيكون هناك نظام جديد للشبكات لتصبح إلكترونية وذلك في منتصف العام 2017 كحد أقصى، وهذا سيعود بالفائدة على كثير من التجار؛ لأنه يزيد من سرعة دوران رأس المال، مما يعني انتقال الأموال بين شخص وآخر خلال يوم واحد، بدلا من أربعة أيام، مما ينتج عنه ضخ أكبر للأموال في السوق، وقد قمنا باستدراج عروض لعدد دولي لبدء العمل بنظام الشبكات إلكترونياً.

هل هناك غسل أموال في فلسطين، أو تمويل للإرهاب؟

ليس لدينا عمليات غسل أموال، أو تمويل للإرهاب، وهو ما أثبتناه في الجلسات المغلقة خلال جولتنا الأخيرة في الولايات المتحدة الأميركية، كما أن لدينا وحدة فنية لمتابعة هذه القضايا، ويراسها محافظ سلطة النقد، وهي الذراع الرئيسي والفني لسلطة النقد، وتتواجد بوضوح في القانون الجديد تحت مظلة قانون البنك المركزي الفلسطيني.

فيما يتعلق بمحلات الصرافة هل هي مرخصة؟

محلات الصرافة في الضفة الغربية جميعها مرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، فنحن مسؤولون عن عملية الترخيص، ونحن مسؤولون أيضا عن عملية الرقابة على هذه الشركات، وجميعها تمتثل للتعليمات. أما في قطاع غزة فهناك محلات صرافة غير مرخصة، ونعمل على إغلاقها، وما لا نستطيع إغلاقه لا يستطيع أن يتعامل مع البنوك.

كما أن موضوع إهمال أو استعمال الأغورة يرتبط بشكل كبير بسياسة التسعير الخاصة بوزارة الاقتصاد الوطني.

في القروض ومن يتحمل فرق العملة؟

قروض القطاع العام التي تكون بالدولار كيف يمكن تعويض فرق العملة للموظف الذي يتقاضى راتبه بالشيكل؟

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن مخاطر سعر الصرف تشمل الطرفين (المقرض والمقترض)، وفي العادة هناك طرف رابح وطرف آخر خاسر من تقلبات سعر الصرف. وبحسب التطورات الحاصلة على سعر الصرف. فالموظف المقترض بعملية الدولار، والذي يقوم بالسداد بعملية الشيكل قد يحقق ربحا في حال انخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل والعكس صحيح، وكذلك الحال بالنسبة للجهة المقرضة. كما أن عملية الاقتراض هي عملية توافقية فيما بين المقرض والمقترض، ولا يمكن فرض عملة الإقراض من قبل البنك أو الجهة المقرضة، وبالتالي لا يمكن لسلطة النقد التدخل في هذا الشأن.

كم عدد العملات، وكم قيمتها؟

عدد بنود الرسوم والعملات الواردة بالتعليمات هو 94 بندا بين رسم وعمولة.

هل التزمنا باتفاقيات باريس بما يتعلق بعلاقتنا مع البنوك الإسرائيلية؟

التزم الجانب الفلسطيني بكافة بنود هذه الاتفاقية.

هل لك أن تطلعنا على مؤشر دورة الأعمال مقارنة بين العام السابق والآن؟

بداية اسمحو لي أن أشير إلى أن سلطة النقد قد اطلق مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال منذ شهر تشرين ثاني 2012. وهو مؤشر شهري يعنى برصد التذبذبات في النشاط الاقتصادي من خلال النشاط الصناعي، وبشكل خاص التذبذبات في مستويات الإنتاج والتوظيف في القطاع الصناعي وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الفلسطيني على مر الزمن. وقد تم بناء هذا المؤشر وفقا للمعايير الدولية، وبالاعتماد على بيانات نوعية يتم الحصول عليها بشكل شهري عن طريق استقصاء آراء عينة ممثلة من أصحاب المنشآت الصناعية في فلسطين، وبالتعاون مع اتحاد الصناعات الفلسطينية. واستنادا على نتائج هذا المؤشر، يتضح أن هناك فروقات واضحة في أداء كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ غالبا ما تكون قيمة المؤشر في الضفة أعلى من قطاع غزة نظرا لظروفه غير المستقرة، والحصار المفروض عليه. كما يقيس هذا المؤشر مستوى التفاؤل حول المستقبل القريب بين أوساط المنشآت الصناعية. وفي هذا



تقرير

ممارسات ضريبة الدخل بحق المزارعين تتناقض مع موقف الإجماع الوطني بإعفائهم

مزارعون متضررون من الكوارث الطبيعية: المالية تلاحقنا ضريبيا وتطالبنا بدفع عشرات آلاف الشواقل بدلا من تعويضنا عن خسائرنا وإغلاق مزارعنا

وزير المالية: أيدينا مكبله ودخلنا لا يغطي 20% من مصاريفنا والحل بالسير نحو العمق في الإصلاح وفي بسط الجباية

مليار و350 مليون دولار النفقات السنوية وإجمالي العجز مليار و100 مليون دولار

350 مليون شيقل إجمالي الدخل من المقاصة شهريا و300 مليون دولار نفقدها سنويا بسبب مصاريف غير مبررة ومجرفة وتسبب أموال

ويبين تقرير مدير زراعة محافظة جنين الصادر بتاريخ 18/12/2013، انهيار المزرعة بالكامل ومساحتها 2000 مترا مربعا، حيث نفقت خمسة رؤوس أمهات أبقار فريزيان، وتلف أربع طن علف و50 بالة برسيم وزن 500 كيلوغرام للباله الواحدة، وإصابة 19 رأس من أمهات أبقار فريزيان بإصابات غالبيتها وصفت بالمتوسطة والشديدة، وتلف تنك حليف ومحبب المزرعة.

تلويح وتهديد دوائر الضريبة للمزارعين

ينتقد إبراهيم ادعيق - رئيس اتحاد المزارعين الفلسطينيين، عدم إلغاء ضريبة الدخل المفروضة على القطاع الزراعي، وتلويح وتهديد دوائر الضريبة للمزارعين، مؤكدا تحويل 11 مزارعا من جنين إلى المحكمة، وقسم منهم ترك الزراعة وأصبح غير مزارع منذ سنوات نتيجة الظرف الصعب الذي يعيشونه.

وقال: «إن ممارسات ضريبة الدخل بحق المزارعين تتناقض مع موقف الإجماع الوطني بإعفاء المزارعين من الضريبة، ولمواقف

يكشف مزارعون متضررون من كوارث طبيعية، عن تلقيهم إشعارات من ضريبة الدخل تطالبهم فيها بدفع عشرات آلاف الشواقل، بدلا من تعويضهم عن خسائرهم التي تكبدها إثر العاصفة الثلجية عام 2013، والتي دمرت مزارعهم وتسببت في إغلاقها

الحدث - خاص

أحد ولم أجدها عند أحد، ما اضطرني للعمل داخل إسرائيل، ومع ذلك بدلا من أن تقدم الحكومة لي مساعدة أو تعويضا عن الخسائر التي لحقت بمزرعتي، كانت المفاجأة أنها سلمتني اشعارا بتاريخ 26/11/2013 طالبتني فيه بدفع ضريبة دخل قيمتها 90 ألف شيقل، من بينها (25 ألف) شيقل عن سنة الثلجة 2013/2014.

يقول المزارع خالد محمد محمود أبو علي من سيلة الظهر بمحافظة جنين، كان لدي مزرعة أبقار تدمرت بفعل العاصفة الثلجية، لذا توجهت ومددت يدي للحكومة والناس طلبا للمساعدة التي لم يقدمها



شكري بشاره



عمر كتانه



مازن سنقرط

احتياجات سوق العمل، داعياً إلى ضرورة تبني رزمة تشجيع وإعانة للملتزمين ضريبياً، وإعانة للمزارعين المنكوبين. ورفض رزق، ملاحقة الملتزمين ضريبياً، وقال: «لا يجوز أن تتم دائماً ملاحقة من هو ملتزم، فتوسع القاعدة يعني توزيع عبء الضريبة على الجميع، وتوزيعها على الجميع هو عدل».

آلية ومعايير محددة للتعامل مع فواتير مقاصة غزة

وبخصوص فواتير المقاصة لغزة، كشف رزق، عن توصلهم مع لؤي حنش - مدير عام الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، إلى آلية ومعايير محددة للتعامل مع فواتير المقاصة لقطاع غزة، قال: «سيتم اعتمادها قريباً حتى لا يكون هناك تسبب، إذ مررنا في السنوات السابقة بنسب تزوير عالية جداً، ما يعتبر ضياع أموالنا للإسرائيليين».

مماطلة وزارة المالية في منح فواتير المقاصة لأهلنا في غزة

بينما يطالب وضاح بسيسو - عضو مجلس إدارة، وأمين صندوق الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية/أمين سر اتحاد الصناعات الخشبية والأثاث، الحكومة بدفع متأخرات ديون التجار والصناعيين على الحكومة، وعودة فورية لكهرباء غزة على مدار الساعة، وبعتراف وزارة المالية الصريح بفواتير المشتغلين في غزة، وقال: «اصطادنا بالمماطلة من وزارة المالية في منح فواتير المقاصة لأهلنا في غزة رغم تدخل وزيرة الاقتصاد الوطني ورئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية بشكل مباشر».

وشدد بسيسو، على ضرورة رفع المعوقات أمام منتجاتنا وتسويقها في محافظات الضفة وتصديرها إلى إسرائيل، والإسراع في صرف التعويضات النقدية للمتضررين جراء كل الاعتداءات، حيث تم إيقاف عدد من مشاريع التعويضات دون مبرر. ودعا إلى ضخ استثمارات تسهم في حل مشكلة البطالة، ومعالجة موضوعية لقرارات منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة بحجة ازدواجية الاستخدام.

رقابة معدومة وتسيبات كثيرة

ويرى المهندس زياد عنبتاوي - رئيس مجلس إدارة مجموعة عنبتاوي، أن واقعا يفترق للرقابة الحثيثة لما يجري على الأرض، ووجود تسيبات كثيرة، وقال: «نواجه أثناء التصدير مشاكل جوهرية على حدود الدول التي نقوم بالتوريد لها للنوعيات والتسيبات الحاصلة الناتجة عن افتقار الرقابة على المزارع وكيفية ممارسته الزراعية مثل استخدام المبيدات، والأسمدة الطبيعية، والري من المياه العادمة».

أكد على أهمية تعزيز آليات الرقابة على المنتجات الصناعية، أو الزراعية المستوردة أسوة بالمحلية، وقال: «لا يمكن إنشاء صناعة وطنية بالمعنى الحقيقي دون حماية حقيقية من قبل الحكومة لهذه الصناعة، واحتضانها ووضعها في المناخ المناسب حتى نقدر إنشاء هذه الصناعة المقاومة».

ويقترح عنبتاوي، وضع منهجية رقابة مالية، وبمجموع أنواعها ستأتي

الزراعية العالقة منذ سنوات طويلة، وتمت مناقشة القضية مع المزارعين وأصدرت الوزارة بعض التعليمات من وزير المالية لدوائر ضريبة الدخل بهذا الخصوص، كي لا تتم المراجعة ولا البت فيها إلا من خلال لجنة مشكلة في وزارة المالية من كافة الدوائر المعنية بالإيرادات سواء دوائر القيمة المضافة، الجمارك، الدخل، حتى يبت في هذه الأمور، وفي بعض القضايا التي تم رفعها إلى المحاكم».

مطالب القطاع الخاص

بالمجمل العام يطالب القطاع الخاص الفلسطيني ورجال أعمال ومستثمرون في لقاءات مفتوحة ينظمها اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية مع رئاسة الوزراء ووزارات المالية والاقتصاد والزراعة، بتسهيل الإجراءات الإدارية، وإجراءات الحصول على التراخيص اللازمة، وإلغاء كافة الإجراءات والرسوم الإدارية الداخلية «كتقييد معاملات المصانع بحجة عدم تجديد الترخيص» والتي تمثل عبئاً بيروقراطياً تم تجاوزه في غالبية دول العالم، إضافة إلى تحسين ثقافة التعامل مع رجال الأعمال والمستثمرين من قبل موظفي الوزارات وخاصة وزارة المالية، والنظر إلى هؤلاء المستثمرين كشركاء حقيقيين.

ودعا مسؤولون في مؤسسات واتحادات القطاع الخاص، الحكومة، إلى زيادة وتيرة وتنوع نشاط تنظيم السوق الداخلي لمحاربة التهرب الضريبي الذي يرفضونه جملة وتفصيلاً. وإنشاء محاكم اقتصادية لسرعة البت في القضايا والخلافات التجارية، وتسجيل الأراضي والإجراءات التي من شأنها تسهيل ممارسات الأعمال.

وحثت قيادات القطاع الخاص، وزارة المالية لتقديم إعادة الفورية «للرديات» الضريبية، لأنها وفقاً لوصفهم حق وملك للمنتجين وليس للحكومة، علماً بأن تأخيرها يلحق الضرر بأصحاب المصانع، ويدفع الكثيرون إلى الاستدانة من البنوك والمؤسسات التمويلية مع ما يترتب على ذلك من أعباء. إضافة إلى إرجاع ضريبة (البلو) عن المحروقات في قطاع النقل وفي الصناعات التي تستخدم الوقود في عملياتها الإنتاجية أسوة بدول الجوار، وتحرير الاحتكار في الإتجار بسلع الخدمات الأساسية مثل المحروقات.

وطالبت مؤسسات القطاع الخاص، رئاسة الوزراء ووزارة المالية، بإعفاء جميع المنشآت الصناعية في المناطق «ج» من جميع الرسوم والضرائب لما فيها من مخاطر من قبل الجانب الإسرائيلي، وإنشاء صندوق ضمانات حكومية لمواجهة هذه المخاطر وذلك للمحافظة على التواجد الفلسطيني في هذه المناطق وتوسيع العمل بها.

استراتيجية وطنية للتنمية المبنية على اقتصاد فاعل وشراكة نوعية

حيث دعا خليل رزق - رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية: إلى مراجعة الخطط التنموية السابقة للإعلان عن استراتيجية وطنية للتنمية المبنية على اقتصاد فاعل وشراكة نوعية بين القطاعين العام والخاص، وتمثيل القطاع الخاص في اللجان الوطنية والحوارات مع المانحين.

وشدد رزق، على أهمية مواجهة تحديات الارتقاء بواقع التعليم المهني والتقني، والحد من البطالة وتوفير فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، ومراجعة واقع التخصصات في الجامعات: لتتناسب مع

رئيس الوزراء حينما قال في أحد لقاءاتنا به: (لا يمكن أن تفرض ضريبة دخل على المزارع) وفيما يتصل بضريبة القيمة المضافة قال: (حتى في الظروف الصعبة سنصرف للمزارعين ضريبة القيمة المضافة)، مستدركا ادعيق بقوله «هذا التوجه الذي عشنا عليه بالأمل أن تحل هذه القضية».

ويؤكد ادعيق، أن هذه التوجهات والقرارات لم تنفذ، و(المزارعين ضاعوا بين وزارتي الزراعة والمالية، وكل منها ترمي على الأخرى مسؤولية تنفيذ إلغاء فرض ضريبة الدخل على القطاع الزراعي). وقال: «هناك مصائب تحدث ويتعرض لها القطاع الزراعي، والوضع لا يحتمل ولا ينتظر إرجاء المواضيع؛ لأن الكوارث تزداد يوماً عن آخر فيه».

مطالبة بتشكيل لجنة تحقيق خاصة بضريبة الدخل على المزارعين

كامل مجاهد - أمين سر جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، ينتقد أكثر عدم التزام وتنفيذ الحكومة لخمس قضايا طرحها المزارعون في اجتماعهم مع رئيس الوزراء في مؤسسة الرئاسة في شهر 9/2014 بحضور الرئيس، وقال: «إن ما جاء على لسان مدير عام الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة لؤي حنش، بخصوص ضريبة الدخل وإعفاء المزارعين والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة هذا أمر غير حاصل».

ويطالب مجاهد، بتشكيل لجنة تحقيق خاصة بضريبة الدخل على المزارعين، لا سيما أن هناك اجماعاً وطنياً، لإعفاء القطاع الزراعي من ضريبة الدخل، إذ تمت إعادة النظر في القانون وتعديله بإدخال مادتين جديدتين عليه الأولى: تعرف القطاع الزراعي، والأخرى تنص على إعفائه.

يقول: «ولكن حينما أقر القانون أقرت المسودة الأصلية ولم يقر التعديل. لذا نطالب بتنفيذ القانون المجمع عليه وطنياً».

ما قيل عن إعفاء هو غير واقعي

ولا يختلف فياض فياض - رئيس مجلس الزيت والزيتون، في الموقف من الضرائب مع الآخرين حينما قال: «نحن نوافقهم بأن ما قيل من إعفاء هو غير واقعي، حيث وصلت مؤخرًا إشعارات لبعض المزارعين من طوباس لدفع الضرائب، وإن قطاع الزيتون يتعرض لأربع مشاكل أحداها المعاصر، فهي مزدوجة التبعية بين وزارتي الزراعة والاقتصاد، بينما حولت سلطة الطاقة هذه المعاصر إلى منشآت تجارية، ورفعت قيمة تعرفه استهلاك الكهرباء من 57 أغورة إلى 71 أغورة، في حين لم يرد رئيس سلطة الطاقة د. عمر كتانة على خطاباتنا له».

إقرار بوجود بعض الملفات الزراعية العالقة منذ سنوات طويلة

وتعقيباً على إصدار إشعارات ضريبية لمزارعين أُغلقت مزارعهم نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بهم جراء العواصف الثلجية قال لؤي حنش - مدير عام الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة: «الفترة التي يتحدث المزارعون عنها كانت عن الحقبة السابقة، أي قبل صدور القانون الحالي، مقراً بوجود بعض الملفات



جواد ناجي



حسن أبو ليدة



خليل رزق

مديونية البنوك مليار و300 مليون دولار

وبين أن مديونية البنوك كانت تبلغ ملياراً و450 مليون دولار، تناقصت لتصبح اليوم ملياراً و300 مليون دولار، وقال: «لم نقترض مليماً إضافياً تشغيلياً، وحافظنا على كل قروضنا، فقط اقترضنا حوالي 6 مرات لسداد القطاع الخاص، فلم نقترض للاستهلاك أو للرواتب أو لأي غرض تشغيلي آخر حتى لا نزاحم القطاع الخاص في الاقتراض على البنوك ليزل القطاع الخاص هو الذي يقترض من البنوك، التي نحثها لترتكز إقراضها للقطاع الخاص».

تمحور سياسة وزارة المالية حول الضرائب والإنفاق

ويؤكد بشارة، على تمحور سياسة وزارة المالية حول الضرائب والإنفاق، ولكنه قال: «أبدينا مكبلة، ودخلنا لا يغطي 20% من مصاريفنا، وبعد احتساب العائدات التي تأتي من إسرائيل والناجية عن الاستيراد، يصل دخلنا بالنسبة لمصاريفنا حوالي 60%، والنسب المتبقية كنا نعول فيها على المنح الخارجية لكنها انخفضت؛ لذلك أمامنا العمل والسير نحو العمق في الإصلاح وفي بسط الجباية».

وأضاف: «حينما أتينا إلى البلد كان 20% فقط يدفعون الضريبة، و80% متهربون، وأول خطواتنا أعدنا ضريبة القيمة المضافة إلى 15% ورفعنا شرائح الإعفاءات».

وكشف بشارة، أن قيمة النفقات السنوية تبلغ ملياراً و350 مليون دولاراً، بينما إجمالي العجز يبلغ ملياراً و100 مليون دولاراً، في ظل خضوع 63% من مناطقنا الزراعية لسيطرة إسرائيل، فلو استثمرنا فيها فإن البطالة ستتناقص إلى ما دون 10%، ودخلنا سيزداد حوالي مليار دولار من الحركة الاقتصادية».

وقال بشارة: «أن إجمالي الدخل من المقاصة كان يبلغ 350 مليون شيكلاً شهرياً، وارتفع إلى 700 مليون شيكلاً، أي أن 350 مليوناً كانت تهدر بسبب الإهمال، وعدم متابعة وعدم الحرص على المصلحة العامة، وما زلنا نفقد حوالي 300 مليون دولار سنوياً لصالح إسرائيل بسبب مصاريف غير مبررة ومجحفة وتسبب أموال».

حنش: والتناقض في الموقف من إعفاء الزراعة من الضرائب

ويرد لؤي حنش -مدير عام الجمارك و المكوس و ضريبة القيمة المضافة، على المزارعين في مناقشته مع ممثليهم حول الردييات الضريبية المترتبة عليهم في الوزارة، وقال: «اتفقنا معهم بأن يقدموا لنا كشفاً مصدقاً من وزارة الزراعة ليتم الدفع بشكل مباشر، ولكن لم يصلنا الكشف إلا في وقت متأخر».

ويعرب حنش، عن استغرابه مما يدعيه المزارعون فيما يخص الضرائب المفروضة عليهم، ويقول: «القطاع الزراعي معفي من ضريبة القيمة المضافة بشكل كامل، وأتفاجأ من أن المزارعين يدعون أن الزراعة غير معفية، الزراعة معفية بشكل كامل فيما يخص ضريبة القيمة المضافة، وفي أصل الإعفاء أن يكون هناك تسجيل والتزام بمسك الدفاتر الضريبية».

ضياح عشرات ملايين الشواكل، بسبب عدم التزام المزارعين بمسك دفاتر نظامية

ويؤكد حنش، اعتراف المزارعين بفقدان عشرات ملايين الشواكل في القطاع الزراعي، بسبب عدم التزام المزارعين بمسك دفاتر نظامية، ويتساءل بأسلوب يناقض فيه نفسه، كيف يطالبوننا بإعفاء القطاع الزراعي وليس للمزارعين ملفات، وهم غير مسجلين لدى الوزارة؟ وكيف يتم هذا الإعفاء وبأي طريقة أو منظومة يمكن إعفاء شخص غير مسجل لدى دوائر وزارة المالية؟، فالأصل أن يكون هناك تسجيل والتزام في مسك الدفاتر الضريبية حتى تتمكن من منح الإعفاء لمن يستحقه».

ويقول: «فيما يخص ضريبة الدخل، رفعنا عبر وزير المالية لمجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية، مذكرة بإعفاء المزارعين الفرديين من ضريبة الدخل بشكل كامل، وأن تدفع الشركات على أول 300 ألف شيكل، ومن أجل إقرار قانون إعفاء القطاع الزراعي، الذي أقر بناءً على تعليماتنا، وأتفاجأ اليوم من المزارعين بأنه ولغاية اليوم غير مطبق».

القطاع الخاص محصورة فقط بالطاقة المتجددة، والتي من ضمنها شركات التوزيع، ومجلس التنظيم؛ لشرح وجهة نظر الحكومة فيما يتعلق بتحفيظ الطاقة المتجددة، وفحص ضرورة إنشاء لجنة».

وأوضح د. كتانة صافي القياس بقوله: «تركب نظام طاقة متجددة لينتج جزء من الطاقة الكهربائية التي نستهلكها كمصنع أو مؤسسة، وفلسطين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسمح بأن تركب نظام يكافئ كافة الاستهلاك بنسبة 100%، أي يمكن للمرء أو المؤسسة تركيب نظام طاقة متجددة لتغطية كافة احتياجاته من الطاقة الكهربائية، ما يعني أن فاتورة الكهرباء ستتناقص قيمتها 50% ويستعيد 50% من قيمة الاستثمار بحيث يمكن استرداد كل رأس المال خلال 10 سنوات في الطاقة المتجددة».

طالب كتانة كل أصحاب المصانع والمؤسسات الذين لديهم مساحات يمكن تركيب أنظمة الطاقة المتجددة عليها أن يسارعوا بتقديم طلبات الآن».

أربعة محاور رئيسية بحاجة إلى إرادة وليس إلى مال في القدس المحتلة

ويطرح مازن سنقرط - رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات سنقرط العالمية، أربعة محاور رئيسية بحاجة إلى إرادة وليس إلى مال في القدس المحتلة، يتمثل الأول في برنامج التمكين الاقتصادي للعائلات المقدسية الفقيرة والفقيرة جداً، وهي تشكل أكثر من 80% من سكان المدينة المقدسة».

ويظهر الثاني في قيام السلطة بتمويل البنية التحتية لمشاريع إسكانات التكتلات والجمعيات التعاونية المقدسية، من خلال الصناديق العربية والتي من شأنها أن تخفف حوالي 25% من التكلفة وإنهاء هذه المشكلة للفئات التي نحتاجها بقاءها، وتحمل عبء صمود المقادسة في المرحلة القادمة».

بينما المحور الثالث الذي يقترحه سنقرط، يتمثل في دعم التعليم والصحة والمرأة والطفل والشباب في مدينة القدس المحتلة، بدفع دولار واحد شهرياً على فاتورة جوال والوطنية، أي مجموع ما قيمته 3.5 مليون شيكل شهرياً، ما يعني تقديم 50 مليون دولار سنوياً. وأما المحور الرابع والأخير الذي يقترحه سنقرط، فهو إعفاء كل من يرغب بالاستثمار في القدس المحتلة بقدر استثماراته في شركات منظمة في القدس، وذلك بموجب نص قانوني بهدف تشجيع ودعم الاستثمار والمستثمرين في القدس المحتلة».

التزامات الحكومة المتراكمة غير مدفوعة قيمتها 5.5 مليار دولار

شكري بشارة - وزير المالية فيستنتج أن القطاع الخاص يركز في طلباته على إعفاء البلد من الضرائب، وقال معقبا: «لنحول فلسطين إلى سوق حرة».

ويكشف بشارة، عن التزامات متراكمة على الحكومة غير مدفوعة قيمتها 5.5 مليار دولار، تشكل 50% من الناتج القومي تقريباً، في حين كانت الرواتب غير منتظمة ولا مستقرة، وكان يدفع منها ما بين 60% إلى 80% فقط».

استقرار صرف الرواتب احد اهم انجزاته

ويعتبر بشارة، استقرار صرف الرواتب في عهده أحد أهم إنجازاته التي يتفاخر بها، مستدركا: «بضخ سيولة في السوق قيمتها 750 مليون شيكلاً شهرياً من رواتب وأشباه رواتب، بغض النظر عن كل المعوقات، وعن انخفاض الدعم الخارجي إلى النصف، فيما تحول ثلاثة أرباع الدعم التطويري إلى غرة، في ظل توقف بعض الدول عن دعمها المالي لخزينة السلطة».

متأخرات القطاع الخاص

ويضيف، «إن ثاني أولوية له تتمثل في معالجة متأخرات القطاع الخاص، والتي بلغت قيمتها 760 مليون دولار، بعضها لم تدفع منذ 3 سنوات، وأن الوزارة التزمت بدفع هذه المستحقات والردييات التي أصبحت حالياً لا تزيد على 200 مليون دولار، إذ أن قانون الموازنة يجبر الحكومة على سدادها وتصفيده مع نهاية العام الحالي».

وفيما يتعلق بالتقاعد: قال بشارة: «بدأنا بإجراءات تصحيحية في العمق واضطررنا لتسييل أصولنا من أجل دفع التقاعد. وذلك بتحويل 10 ملايين شيكل شهرياً منذ العام الماضي، ورفعناها هذا العام إلى 20 مليون شيكل».

بعوائد أفضل للحكومة وأداء أفضل للمزارع وللصناعي، وعلينا معرفة كيفية استثمار الجهود التي تبذل في التصدير والتصنيع وفتح الأسواق، حيث نواجه مشاكل حقيقية جداً، مشدداً على دعم التصدير والمشاركة في المعارض الدولية والإقليمية».

فيما يتعلق برديات، ضريبة القيمة المضافة قال: «هناك ملايين الشواكل تحتجز كرديات، واصبحنا في القطاع الخاص نبدع في استحداث الطرق للتخلص من هذا الهم بدلاً من تسلمنا الرديات، في الوقت الذي يجب فيه إعفاء الزراعة من الضريبة الإضافية».

حماية منتجات أربع قطاعات ومنع الرقابة على الاستيراد

د. جواد ناجي- مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية والاسلامية، يعتقد أن التعديلات التي حدثت على قانون تشجيع الاستثمار جاءت بمباركة ومبادرة واتفق مع مؤسسات القطاع الخاص، (فلم تجتهد الحكومة لوحدها بمعزل عن القطاع الخاص، وإنما تشاورت مع القطاع الخاص في ذلك).

وفيما يتعلق بالحماية، قال د. ناجي: «كان لدى الحكومة في سنة 2014 من الشجاعة ما يكفي لاتخاذها قرارات لحماية سلع ومنتجات أربع قطاعات متأثرة من إغراق المنتجات المستوردة».

وعن الرقابة، يقول: «أنا مع الرقابة وخاصة على الاستيراد، ولكن الذي ينفذ هذه الرقابة هي مؤسسة المواصفات والمقاييس ووزارة الاقتصاد، بالتنسيق مع المستورد الذي عليه إجراء الفحص لعينات السلع المراد استيرادها مع مؤسسة المواصفات».

ممارسات سلطة الطاقة تناقض شعاراتها

بينما هاجم د. حسن ابو لبد - رئيس اتحاد صناعات الطاقة المتجددة، سلطة الطاقة، حينما قال: «نرفع شعار استقلال الطاقة عن إسرائيل، ولكن نمارس على أرض الواقع عكس ذلك تماماً، ونعزز تبعية فلسطين لإسرائيل في هذا المجال، حيث نشترى حوالي 90% من الكهرباء من إسرائيل، والسبب الأساسي هو أننا حتى الآن يبدو لم نتوصل إلى قناعة كاملة بأن الطاقة المتجددة قد لا تكون فقط مدخلا للاستقلال السياسي في مجال التبعية لإسرائيل، ولكن أيضاً في مجال تخفيف كلفة الإنتاج في القطاع الصناعي».

ويتابع أبو لبد: «شجون الطاقة المتجددة كثيرة، وبناءً على ما قدمناه من مذكرات تم تشكيل لجنة من القطاع الخاص وسلطة الطاقة لمتابعة التوصيات».

يقترح أبو لبد على رئيس الوزراء اتخاذ قرار فوري، لأن المشاكل كثيرة في ظل عدم تجاوب واستفراء سلطة الطاقة في وضع السياسات والتشريعات الأولية والثانوية، إضافة إلى انعدام اهتمام وزارة الاقتصاد الوطني».

طالب د. أبو لبد، رئيس الوزراء، بتشكيل لجنة برعايته وتحت إشرافه المباشر، تتألف من سلطة الطاقة، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء التابع لها، ووزارة الاقتصاد الوطني، واتحاد صناعات الطاقة المتجددة، والصناعات الفلسطينية، وممثلين عن موزعي الكهرباء، ومكتب رئيس الوزراء؛ لدراسة هذه الشجون والهموم، حتى يتمكن قطاع الطاقة المتجددة من فتح صفحة جديدة».

وقال: «من المعيب أنه منذ سنة 2012 لليوم نحن عندنا فقط 5 - 6 ميغا واط مركبة من الطاقة المتجددة»، مستدركا: «لا نريد دعماً مالياً، فهناك إمكانية للنهوض بدون دعم مالي، لذلك كل ما هو مطلوب أن نتشارك في المسؤولية، وفي وضع القرارات والتشريعات».

أشار أبو لبد، إلى أن من مهام هذه اللجنة القيام بدراسة البيئة الاستثمارية وتصويب ما تم إنتاجه في هذا المجال، ودراسة المعوقات والتحديات، وتقديم تصور حول كيف يمكن تجاوزها وحلها، ووضع لائحة بالحوافز والتسهيلات التي لا تتقل كاهل الحكومة ولكنها تطلق العنان لهذا القطاع».

الدليل الإرشادي لصافي القياس موضوع الخلاف سوء الفهم

لا يلوم د. عمر كتانة - رئيس سلطة الطاقة، د. أبو لبد، لأن الكثير من التشريعات الصادرة بخصوص الطاقة المتجددة فإنها صدرت حديثاً، وكان آخرها الدليل الإرشادي لما يتعلق بصافي القياس، وهو موضوع الخلاف أو سوء الفهم».

ويقول: «لا أريد التطرق إلى الفئات الأخرى، المنزلي، والقطاعات التنافسية، أو القطاعات المباشرة، وطالبت بعقد جلسة خاصة مع

البنك العربي

أفضل بنك في الشرق الأوسط 2016



arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

تقرير

في الذكرى الثالثة للحرب الأخيرة على غزة اقتصاديون ينتقدون أداء الحكومة تجاه عملية الإعمار ويحذرون من انهيار وشيك لاقتصاد غزة

ونوه الطابع استناداً إلى تقرير صدر مؤخراً عن وكالة الغوث «أونروا»، إلى أن عدد الذين ما زالوا نازحين وبدون مأوى جراء الحرب الإسرائيلية في صيف 2014 على قطاع غزة بحوالي 75 ألف شخص. واعتبر الطابع أن من أهم أسباب تعثر عملية إعادة الإعمار استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، واستمرار إدخال مواد البناء وفق الآلية الدولية العقيمة المعمول بها حالياً، والتي ثبت فشلها في التطبيق على أرض الواقع، مبيناً أن ما تم إدخاله من مادة الإسمنت للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة خلال النصف الأول من عام 2016 يقدر بنحو 280 ألف طن، وتم توزيع تلك الكميات على أصحاب المنازل المتضررة جزئياً وفق آلية الكوبونة المدفوعة الثمن. ولفت إلى أن مجمل ما تم توريده من الإسمنت للقطاع الخاص لإعادة الإعمار لا يتجاوز 670 ألف طن منذ إعلان وقف إطلاق النار، وهذه الكمية تمثل حوالي 22% من احتياج القطاع في الوضع الطبيعي من مادة الإسمنت خلال الفترة السابقة.

إعمار محدود

وأشار إلى أن تكلفة إعادة بناء وإعمار المنشآت الاقتصادية المتضررة في كافة القطاعات التجارية، والصناعية، والخدماتية، والتي يتجاوز عددها ما يزيد عن 6000 منشأة اقتصادية، تقدر، حسب ما تم رسده في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر، وإعادة الإعمار، بحوالي 566 مليون دولار في حين أن عدداً محدوداً من هذه المنشآت تم إعادة إعمارها وأن أغلب ما تم إعادة إعمارها كان بتمويل ذاتي من أصحاب هذه المنشآت. وأكد الطابع أن التباطؤ في عملية إعادة الإعمار أدى إلى تداعيات خطيرة على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، حيث حذرت العديد من المؤسسات الدولية من تداعيات إبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة في ظل ارتفاع معدلات البطالة في غزة إلى 41.2% في الربع الأول من عام 2016 حسب مركز الإحصاء، وعدد المتعطلين عن العمل بلغ 200 ألف شخص، ومعدلات الفقر والفقر المدقع ارتفعت لتتجاوز 65%، وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من أونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية الأخرى أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60% من سكان قطاع غزة، ونسبة انعدام الأمن الغذائي تجاوزت 72% لدى الأسر في قطاع غزة.

وأكد الطابع أن آلية العمل في معبر كرم أبو سالم الذي بات يعد المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة، لم تتغير خلال العامين الماضيين، من حيث عدد ساعات العمل، وعدد الشاحنات الواردة، ونوع وكمية البضائع الواردة، وأن الزيادة التي حدثت في عدد الشاحنات الواردة نابعة من زيادة دخول المساعدات الإغاثية، ومواد البناء الخاصة بالمشاريع الدولية، والمشاريع القطرية التي تنفذ في قطاع غزة، وكميات مقننة من مواد البناء للقطاع الخاص لإعادة الإعمار.

ونوه إلى أن معظم واردات القطاع هي من السلع الاستهلاكية، والإغاثية حيث لا زالت إسرائيل تفرض قيوداً صارمة على العديد من السلع الأولية من المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي، والمعدات، والماكينات، والألات.

وفي سياق ذي صلة بذكرى مرور عامين على الحرب الأخيرة، أصدر مكتب الفريق الوطني لإعادة الإعمار بتنسيق التمويل والتخطيط لأولويات إعادة الإعمار تقريراً أشار فيه إلى أن إجمالي قيمة ما دفعته الدول المانحة من مساعدات لإعادة إعمار ما دمرته الحرب الأخيرة على غزة بلغ 40% من مجمل ما تعهدت بدفعه خلال مؤتمر القاهرة لإعادة الإعمار الذي عقد في الثاني عشر من تشرين أول عام 2014، ما يعني، حسب التقرير نفسه، أن ما تم دفعه حتى الآن من تعهدات المانحين لتمويل عملية الإعمار بلغ 1409 ملايين دولار وتبقى 3507 ملايين دولار من مجمل التعهدات.

انتقد اقتصاديون حالة التناقض القائمة في المعلومات والبيانات المتعلقة بمجمل عملية إعادة الإعمار وعدم قدرة الحكومة الفلسطينية على إحداث تغيير جوهري في عملية الإعمار بعد مرور عامين على الحرب الأخيرة على قطاع غزة، حيث ذهب اقتصاديون إلى وصف الحكومة بالمشلولة، مؤكداً عدم رضا الشارع الفلسطيني عن ما تم تحقيقه منذ انتهاء الحرب، وعن مستوى التزام المانحين بإعادة إعمار قطاع غزة في ظل التباطؤ الملحوظ الذي ما زال يعتري عملية إعادة الإعمار.

الحدث - حامد جاد

وحول تقييمه لأداء الحكومة مجريات عملية الإعمار بعد مرور عامين على الحرب الأخيرة، وصف عبد الله الحكومة الفلسطينية بالحكومة مشلولة الإرادة، معرباً عن أسفه لوجود من يعتقد أن بإمكان الحكومة أن تقدم شيئاً في ظل أن وزراءها لا يستطيعون التصريح بذلك الواقع في ظل أن غالبية أموال المانحين توجه وتدار بشكل مباشر من قبل المانحين أنفسهم أو عبر مؤسسات دولية.

وقال: «هم (المانحون) يعملون على تنفيذ مساعداتهم المالية بصورة مباشرة مثلما تفعل قطر والكويت ودول أخرى تنفذ جزءاً من التزاماتها عبر الأونروا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولو كان هناك انتقاد نقول إنه كانت هناك فرصة لإنجاز المصالحة، ولكن لم يكن هناك مبادرة من الطرفين، وتوقف كلاهما عند مشكلة الموظفين، فلو تمت المصالحة لكان من الممكن أن تتحسن الأمور، ولكن استمرت القوى التي لا تريد المصالحة وتتطلع إلى إمارة غزة ولديها دعم خارجي من جهات إقليمية على موافقها، الأمر الذي أعطى الذريعة لكثير من المانحين كي لا يلتزموا بتعهداتهم خلال العامين الماضيين، فالمانحون لديهم حجتان، الانقسام وعدم وجود سلطة شرعية في غزة، وبالتالي لجأوا إلى تقديم مساعداتهم لرام الله، وقدموا أقل القليل من التمويل لغزة التي يعتبرون استثمارهم فيها أشبه بالاستثمار في بئر منقوب».

واعتبر عبد الله أن العديد من الدول المانحة تتعامل بحذر شديد تجاه ملف الإعمار وتراعي عدم إثارة حفيظة الولايات المتحدة، وبالتالي لم تمارس السلطة أي دور للتأثير على موقف المانحين، خاصة الدول الأوروبية منها: «فنحن لدينا تقصير كبير في استغلال الطرف الدولي، ولا نستطيع أن نثبت أن إسرائيل هي التي تضع العراقيل أمام السلام وعملية الإعمار، كما لم نقم بشيء حتى الآن تجاه محكمة الجنايات الدولية وليس هناك شفافية في هذا الموضوع».

وأوضح عبد الله أن ما ورد في التقرير الأخير للفريق الوطني لإعادة الإعمار الذي ذكر أن مجمل ما دفعته الدول المانحة بعد عامين من الحرب الأخير هو 40% من مجمل التزاماتها، لا يعني أن هذه النسبة خصصت بالكامل لإعادة الإعمار، بل تم توجيه جزء كبير منها لدعم موازنة السلطة التي تعاني عجزاً بقيمة 750 مليون دولار.

محاذاير انهيار اقتصاد غزة

من جهته حذر د. ماهر الطابع مدير العلاقات العامة لدى غرفة تجارة غزة من خطورة انهيار اقتصاد قطاع غزة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، واستمرار الحصار الإسرائيلي منذ أكثر من 10 سنوات، مشدداً بقوله: «بعد مرور عامين على الحرب الثالثة، لم تبدأ عملية إعادة الإعمار الحقيقية، ولم يتم بناء سوى بضعة منازل من المنازل التي تم تدميرها كلياً خلال الحرب».

ويرى الخبير الاقتصادي د. سمير عبد الله مدير البحوث في معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية «ماس» أن هناك تضارباً وتناقضاً في المعلومات والبيانات المتعلقة بمجمل عملية إعادة الإعمار ومستوى التزام المانحين بإعادة إعمار قطاع غزة، سواء مما ألقته الحرب الأخيرة أو الحروب التي سبقتها من دمار واسع، لذا فمن المؤكد أنه ليس هناك أحد راض عن آلية إعادة الإعمار التي نسبها ما يعرف بمنسق شؤون المناطق لدى الجانب الإسرائيلي يوؤاف مورديخي لنفسه خلال جلسة عقدها مؤخراً مع عدد كبير من رجال الأعمال من قطاع غزة.

مواد بناء بالقطارة

وقال عبد الله في سياق أحاديث منفصلة أجرتها الحدث في ذكرى مرور عامين للحرب الأخيرة على غزة: «هذه الآلية تعمل على إدخال مواد البناء (بالقطارة)، وأمام هذه الضغوط والتوجه الإسرائيلي لجعل الباب موارباً مع حماس، سيما وأن هناك أطرافاً في حماس تسعى لهذا الأمر وتتعامل معه في ظل تعثر وتوقف المصالحة، وبالتالي، الشارع الفلسطيني غير راض عن ما تم تحقيقه بعد عامين من انتهاء الحرب الأخيرة، خاصة وأن الواقع على الأرض يكشف تباطؤ عملية إعادة الإعمار، كما أن خطة الإعمار المكونة من شقين مرتبطين ببعضهما البعض لم يتم الالتزام بتنفيذها، فالشق الأول المتعلق بإزالة آثار الدمار وإعادة بناء ما تم تدميره لم ينفذ حتى الآن بشكل كلي، كما لم ينفذ الشق الثاني المتعلق بإنعاش الاقتصاد، بمعنى، لم يتسن ضخ السيولة في السوق المحلية نتيجة الإعمار، وبالتالي لم تنتعش الشركات ولم يستعد الصناعيون نشاطهم الإنتاجي، وظل المستثمرون متخوفين من عدم وجود تلميحات للقطاع الخاص تكفل أن تكون الحرب الأخيرة، وهي آخر الحروب حيث لم يعط الإسرائيلي هذا الاطمئنان واكتفى بفتح الباب أمام تدفق السلع الإسرائيلية إلى غزة بما يعود بالنفع على تجارته وتخليصه من أعباء منتجاته على سوقه المحلية».

واعتبر عبد الله أن الوضع في غزة بات أشبه ببرميل بارود وسط حالة من الاحتقان الشديد والإحباط الشامل، منوها في هذا السياق إلى أن الأوضاع في الضفة الغربية ليست أفضل حالاً من غزة، باستثناء أن مواطني الضفة يستطيعون بشكل عام تلبية احتياجاتهم المعيشية اليومية، سيما وأن إسرائيل فتحت الباب أمام عمال الضفة للعمل داخل السوق الإسرائيلية.

حكومة مشلولة الإرادة



تنعم بأسلوب حياة مميز عند إمتلاكك...
بطاقة فيزا البلاتينية من بنك الأردن

95 فرعاً في الأردن وفلسطين في خدمتك

تفوق

f BankOfJordan.Pal
bankofjordan.com.ps



بنك الأردن Bank of Jordan

في الساحة الزرقاء ستقام الانتخابات المحلية

ومن أجل التأكيد على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي ودورها الكبير في نجاح المرشحين، قال أبو الرب إن أكبر حملة انتخابات شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، كانت حملة الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما، الذي وظف بفاعلية وسائل التواصل الاجتماعي، وكانت هي السبب الأساسي في نجاح أوباما، بعد مخاطبته للشباب عبر هذه المواقع، والحديث عن هموم القطاع الأكبر في المجتمع، وهو قطاع الشباب.

تجربة «الملتقى السنجلوي»

الناشط عبر مواقع التواصل الاجتماعي حسين عراق (31 عاماً)، قام بإنشاء مجموعة مغلقة في إحدى القرى الفلسطينية هدفها طرح كافة القضايا المتعلقة بشؤون البلدة بمعزل عن باقي البلاد الأخرى.

عراق شرع منذ فترة على طرح قضايا متعددة على مجموعته «الملتقى السنجلوي»، تتعلق هذه القضايا بالانتخابات المحلية في بلدة سنجل شمال محافظة رام الله.

يقول عراق في حوار مع مراسل «الحدث»، أنه أعلن عبر «الملتقى السنجلوي» موعد إجراء الانتخابات المحلية وضرورة الاستعداد لها، ومن ثم قام بإنشاء استطلاع للرأي، يقيس من خلاله على أي أساس يفضل الناس أن تتم الانتخابات المحلية (فصائلية، عشائرية، توافق، كفاءات، أفراد أم قوائم).

وأضاف عراق، الذي يعمل موظفاً في إحدى الشركات الفلسطينية العريقة، «ومن ثم عمل على توعية الناس بضرورة المشاركة في الانتخابات، وأن يكونوا هم أصحاب القرار، وهم من يحددون مصير الانتخابات».

وأكد عراق أن طرح هذه القضايا عبر مجموعة «الفييس بوك»، قد لقي صداً واسعاً في البلدة، وتجاوب كثير من النشطاء الشباب مع هذا الأمر، فشاركوا في النقاش بشكل بناء، وهو ما انعكس عملياً على قيام مجموعة من الشباب بتحضير قائمة شابة تضم عدداً من الكفاءات، من أجل خوضها للانتخابات المجلس البلدي في قرية سنجل.

يشار إلى أن غالبية مواقع التواصل الاجتماعي تتخذ من الأزرق اللون الأساسي في واجهتها الرئيسية كما نشاهد في الموقع الأشهر «فييس بوك»؛ لذلك حمل العنوان مصطلح «الساحة الزرقاء».

يزداد توغل وسائل الإعلام الاجتماعي في حياتنا يوماً بعد يوم، إلى الحد الذي جعلها عنصراً أساسياً لا غنى عنه لدى الغالبية العظمى، ومولداً سهلاً للناشطين في التفاعل مع أكبر شريحة ممكنة، لنشر الأفكار، وإيصال الرسائل، وجمع المعلومات، والاطلاع على الأخبار والصور والفيديو، بشكل أسرع من أي وسيلة إعلامية أخرى.

الحدث- محمد غفري

الاجتماعي، والمرجح استخدامها من قبل فئة الشباب لمخاطبة الشباب، يجب أن تجيب على سؤال: «لماذا عليك أن تنتخب هذا المرشح؟»، بحيث تلامس مشاكل الشباب واحتياجاتهم، وأن لا تكون تقليدية على نحو انتخبوا المرشح «س» لحياة أفضل، وهذه الشعارات ليست علمية.

الدعاية الانتخابية التقليدية والدعاية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

وفي السياق ذاته، حذر الخبير في الإعلام الجديد، من الاكتفاء بالدعاية الانتخابية التقليدية من بوسترات ويافطات كبرى، دون الانتباه لأهمية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مع التأكيد على أهمية الدعاية التقليدية، وبخاصة مخاطبة الناس بشكل مباشر.

وأوضح أبو الرب، إن مخاطبة الناس ومحاولة استقطابهم بشكل مباشر يجب أن يتم في المناطق المحافظة والريفية، التي تسود فيها القيم العائلية والعشائرية، لأن كثيراً من الناس إذا لم يتحدث إليهم مباشرة سيعتقدون أنك لا تبالي بهم بشكل شخصي.

أما في المدن الكبرى، فلا يعرف غالبية السكان بعضهم البعض، وهنا يبقى الإعلام الاجتماعي هو السائد والهام، بحسب ما قال المحاضر في جامعة بيرزيت.

وفي المحصلة أشار أبو الرب لـ«الحدث»، إلى أن أي نجاح لحملة انتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يعتمد على طبيعة المكان، وطبيعة السكان، والموقع الجغرافي، وما هي وسائل التواصل الأكثر استخداماً لديهم.

أوباما صار رئيساً بعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

ولعل فشل الانقلاب العسكري في تركيا يوم الجمعة الماضي، بعد مكالمات سكايب قصيرة من الرئيس رجب الطيب أردوغان، إلى المواطنين الأتراك يدعوهم فيها للنزول إلى الشوارع لحماية خياراتهم الديمقراطية، يعزز من سطوة هذه الوسائل وقدرتها على التغيير، وتجارب تونس ومصر والربيع العربي هي خير دليل.

وسائل التواصل لها دور حاسم في الانتخابات المحلية

خلال انتخابات الرئاسة الفلسطينية، والمجالس المحلية، والمجلس التشريعي الفلسطيني في الأعوام 2006-2005، لم تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي إلا بشكل محدود جداً، حيث كانت غالبية المواقع حديثة النشأة، أو لم تولد بعد، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم لم تجر في فلسطين سوى انتخابات الجامعات الفلسطينية، وانتخابات خجولة للمجلس البلدية في العام 2012.

ولكن بعد قرار الحكومة الفلسطينية إجراء انتخابات محلية، وما تبعها من إعلان للجنة الانتخابات المركزية في فلسطين من مباشرة التحضيرات، وتحديد الجدول الزمني لهذه الانتخابات، تابعت «الحدث» نقاشات متفرقة بين النشطاء حول أهمية الانتخابات المحلية في فلسطين، وجدوى مشاركة الأحزاب فيها، وبعض الاستطلاعات المصغرة هنا وهناك.

وانعكاساً لذلك، يبدو أن وسائل التواصل الاجتماعي من «فييس بوك» و«تويتر» و«سكايب» و«يوتيوب» وغيرها، سيكون لها الدور الأكبر مع مضي الأيام واقترب موعد الاقتراع في قيادة الحملات الانتخابية للمرشحين في انتخابات البلديات، والمقررة بداية شهر تشرين الأول هذا العام.

ويجمع خبراء مواقع التواصل الاجتماعي على أهمية استخدام هذه المواقع في الانتخابات المحلية، كما هو الحال مع محاضر الإعلام في جامعة بيرزيت محمد أبو الرب، الذي أكد أن الجمهور الفلسطيني يفضل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من أي وسيلة إعلامية أخرى، لذلك ستكون وسائل التواصل أدوات فعالة في الانتخابات المحلية القادمة، وبالإمكان توظيفها بشكل فعال لكسب أصوات الناخبين والتعبئة لصالح فئة على حساب أخرى، وبشكل خاص فيما يتعلق بانتخابات البلديات الكبرى.

الشباب أمام فرصة تاريخية لكسر هيمنة الأحزاب

وقال أبو الرب في حوار خاص مع «الحدث»، أن أكثر من 1.7 مليون مستخدم لموقع «فييس بوك» في فلسطين غالبية العظمى من فئة الشباب، لذلك يمتلك الشباب فرصة تاريخية لكسر هيمنة الأحزاب في الانتخابات المحلية القادمة، في حال قاموا بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مثالي؛ لدعم قوائم المرشحين الشباب، الذين باتوا قادة رأي عام مؤثر على شبكات التواصل ويرى أبو الرب، أن أي حملة انتخابية عبر مواقع التواصل

وين ما كنت
سجل بياناتك الانتخابية
وبكبسة زر

لجنة الانتخابات المركزية-فلسطين
Central Elections Commission -
Palestine
Community

Home About سجل الناخبين الإلكتروني Photos More

Community

لجنة الانتخابات المركزية-فلسطين
Central Elections Commission -
Palestine added 2 new photos.
59 mins

عملية تدوير مطبوع الخط المجاني 1800300400 للرد على استفسارات وأسئلة

المغتصبون يحميهم القانون!

المادة 308 من قانون العقوبات هدية للجنة وحكم بالإعدام على الضحية

مسودة قانون العقوبات الفلسطيني، لكن ومع غياب انعقاد جلسات المجلس التشريعي، والانقسام، فالطريقة الوحيدة لإقرار القانون هي توقيعه من قبل الرئيس، وصدوره بمرسوم رئاسي، وهو ما لم نستطع تحقيقه على الرغم من وجود هذه المسودة في درج مكتب الرئاسة منذ زمن.

قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، هما أكثر القوانين ظلماً للمرأة الفلسطينية، تقول سلامة: "القوانين وجدت لتنظم حياة الإنسان، ومن الغريب أن يكون الظلم الواقع على المرأة الفلسطينية واضحاً في أكثر هذه القوانين مساحياتهن، وهنا أتحدث عن قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، وكلاهما بحاجة لتغيير يتناسب ومتطلبات المرأة الفلسطينية في هذه المرحلة، للحفاظ على حياتهن وكرامتهن أولاً، وللحفاظ على استقلاليتن وكيانهن ثانياً".

القضية صمود الضميري، ترى في هذه المادة إهداراً للحماية الجزائية للعرض، وبالتالي إفلات الجناة من العقاب، تحت مظلة إجراء زواج مع المجني عليها، لكنها تجدها حلاً في حالة الموافقة بالرضا بين الفتاة والشاب، تقول: "نحن الفضاة لسنا سوى أداة لتطبيق القانون الذي بين أيدينا وفق أصول قانونية وقضائية محددة، وكقضاة شرعيين تصلنا مثل هذه القضايا يكون علينا عقد القران على وجه الاستعجال، تحديداً في حالات الاغتصاب، أو الحالات التي يكون فيها حمل، وذلك لضمان السلم المجتمعي، وحقق لدم الفتاة، وهذه القضايا لم تصل لحد كونها ظاهرة في المجتمع الفلسطيني، لكن هذا لا يفي حصولها".

يجاب المرأة وقبول الرجل هما شرطان من ثلاثة شروط لعقد الزواج الصحيح، وحول تعامل القاضي الشرعي مع إيجاب المرأة المغتصبة -الذي يأتي غالباً بالإكراه- تقول الضميري: "نحن نتعامل مع الإيجاب الظاهر، فنسأل المرأة والرجل ويُعقد القران بناءً على قبولهما في مجلس العقد، ولا ننظر لنوايا أو خلفية هذا القبول".

الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى السيد عيسى أبو شرار، يقول: "مشكلة قانون العقوبات هي في مرور أكثر من نصف قرن على صياغته من مشروع أردني، إضافة لأن صدور قانون أصول المحاكمات الجزائية، والمتعلق بإجراءات التعامل مع قانون العقوبات قد صدر بعد أربعين عاماً على صدور قانون العقوبات، والحقيقة أن انتظار انعقاد أو انتخاب مجلس تشريعي أمر مستبعد في الفترة الراهنة؛ لذلك يمكن العمل باتجاه إصدار مرسوم رئاسي يحدد عقوبة المُغتصب، ويعطل العمل بهذه المادة".

الأردن هي البلد الأم لقانون العقوبات رقم 16 للعام 1960، والمعمول به في الضفة الغربية، لذا فمن المفترض الاطلاع على التجربة الأردنية مع هذه المادة، يرى المحامي الأردني أحمد الزعبي أن هذه المادة هي ليست أكثر من تحايل قانوني بالقانون على الضحية، الهدف منه إفلات المجرم من العقاب، فهذه المادة تجافي المنطق وتكافئ المغتصب بالزواج من الفتاة وتعطي الشرعية للاغتصاب؛ فينتقل الاغتصاب من خارج إطار القانون إلى اغتصاب داخل إطار القانون، مما يشكل عقوبة إضافية للفتاة، فعلاوة على اغتصابها يعطى الجاني فرصة الزواج من ضحيته.

تغيب الأرقام في هذا التقرير لعدم توفرها من المصادر، الأمر الذي يضعنا أمام تساؤل حول السبب في غياب هذه الإحصائيات، فهل هو تقصير المؤسسات الحقوقية والنسوية عن متابعة هذه القضايا، والتواصل مع الضحايا لإعادة تأهيلهن نفسياً على الأقل؟ أم عدم وصول هذه الحالات للشرطة أولاً وللقضاء ثانياً؟ أم التعيم على مثل هذه القضايا خوفاً من إثارة الضجة الإعلامية والاجتماعية، وتسليط الضوء عليها؟ أياً كانت الإجابة، ومهما كان عدد الضحايا، فالواضح أن المجتمع الفلسطيني صار بحاجة لمنظومة قانونية جديدة، والتذرع بغياب الدور الفاعل للمجلس التشريعي ليس سوى حجة واهية في ظل توفر البديل.

«قتلت مرتين ولا زلت على قيد الحياة، مرة بيد رجل شاركني السرير قسراً فصار زوجي، ومرة بيد أهل وهبوني له، ممتنين لأنه حمل عنهم عبء العار.» بهذه الكلمات أوجزت دنيا حكايتها.

الحدث- روان سمارة

الاجتماعي، لذلك وقف الملاحقة الجزائية بحق الجاني في حال تزوجه من المجني عليها، فقد أراد المشرع إعطاء الجاني فرصة لإصلاح نفسه ولتكوين أسرة. ختام زهران، أخصائية اجتماعية في جمعية المرأة العاملة، تقول عن هذه الجزئية: "هدف المشرع بهذه المادة قد يكون هدفاً إنسانياً، فالوصمة الاجتماعية التي تلازم المرأة المغتصبة لا يمكن التخلص منها حتى بعد سنوات، كما أن هذه الوصمة تمتد أيضاً لتشمل الأخوات والعائلة، وهو ما يعني عزلاً اجتماعياً للعائلة برمتها، لكن تطبيق هذه المادة يعني إغفال العامل النفسي لدى الضحية، ولدى الجاني أيضاً، فكلاهما سيلجأ لهذا الزواج لمجرد الهروب، هو من العقوبة، وهي من الوصمة الاجتماعية، وهو ما يعني عقوبة نفسية لكلا الطرفين".

المادة 308 هي لا تهدي المذنب وسيلة للإفلات من العقاب وحسب، بل هي تشجع ولو بطريقة غير مباشرة القاصرين والبالغين، على حد سواء، على ممارسة الجنس، تقول ختام: "هذه المادة خطيرة جداً على القاصرين والبالغين أيضاً، فقد يقوم هؤلاء باستغلالها؛ لإرغام ذويهم على القبول بزواج كانوا يرفضونه، وقد مرت علي حالة مشابهة لفتاة وشاب لم يبلغا العشرين عاماً، ويرغبان بالزواج، وعند عقبة رفض ذويهم أقاما علاقة جنسية بدون ارتباط، فما كان من كلا العائلتين عند معرفة الخبر سوى الرضوخ لرغبتهما وتزويجهما على الفور". لم تلجأ العائلتان في هذه الحالة للقانون، فقد كان الحل واضحاً ضمناً، فهو الحل الأسلم اجتماعياً لحماية طرفي العلاقة من الوصمة المجتمعية، مما يعني أن هذه المادة جاءت "مشرعنة للحل العشائري"، بل واهبة هذا الحل للعديد من المجرمين الذين يبحثون عن طريق للخلاص من العقاب. تقف الملاحقة القضائية للمجرم في حال تزوج من الضحية زواجا صحيحاً، تتوافر فيه أركان الزواج من إيجاب وقبول وإشهار، تقول جيهان: "وقف الملاحقة الجزائية للمجرم هو وقف مشروع، فأولا يجب أن يكون هذا الزواج صحيحاً، ثانياً يجب أن لا يتم الطلاق، أو التفريق بين الزوجين قبل خمس سنوات من عمر الزواج، فإذا تم الطلاق قبل الخمس سنوات يحق للمحكمة أن تعود لملاحقة الجاني جزائياً من جديد، لكن الغريب في الأمر أنه، أي المشرع، قد أجاز الطلاق قبل مرور خمس سنوات إذا كان هناك سبب مشروع، ومن تلك الأسباب على سبيل المثال، ثبوت ارتكاب جريمة الزنا، وهذا السبب يبيح للزوج أن يطلق زوجته، وبذلك لا تستعيد النيابة حقها بالملاحقة لأن الطلاق تم بسبب مشروع". تفسير المادة 308 حرفياً يوضح أن زواج الفاعل الأصلي من ضحيته، هو فقط من تقف الملاحقة الجزائية بحقه ويعفى من العقوبة، وأن المتدخلين والشركاء الذين سهلوا وساهموا في ارتكاب جريمة الاغتصاب لا توقف الإجراءات الجزائية بحقهم، فإن كان المشرع يرى في هذه المادة درءاً "للفضيحة" فهل من الستر ملاحقة الشركاء، وترك الجاني حراً يفلت بفعلة؟!

عملت المؤسسات الحقوقية بشكل عام، والنسوية منها بشكل خاص، عملت على العديد من الحملات، التي كانت تهدف بشكل رئيسي لإقرار مسودة قانون عقوبات فلسطيني عصري، يواكب التطور الاجتماعي، والاقتصادي، والفكري الذي شهدته الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية، قانون بعيد عن الصبغة الذكورية الواضحة في مجموع القوانين الأردنية والمصرية، المطبقة على الأرض الفلسطينية بشقيها، تقول صباح سلامة، منسقة منتدى مناهضة العنف ضد المرأة: "عملت المؤسسات النسوية والحقوقية، ولا تزال، على الضغط باتجاه إقرار

دنيا ابنة الثلاثين عاماً هي امرأة جامعية عاملة، وهي أم لثلاثة أبناء لا تطيق النظر في وجوههم، فهم بمحض القدر يحملون ملامح والدهم ورائحته. أما زوجها خالد، فرجل في الخمسين من عمره، عامل في إحدى المستوطنات القريبة من قريتهما، وعن حكاية زواجهما فبدأت من النهاية، تقول دنيا: «كنت طالبة في الصف العاشر عندما جاعني خالد خاطباً، وأنا أصغره بعشرين عاماً، فرفض أهلي هذا الزواج، لفارق العمر أولاً، ولرغبتني بإكمال الدراسة ثانياً، فما كان منه إلا البدء بتتبعي، فكان يلاحقني دوماً، وكنت أشتم رائحته عن بعد، وفي أحد الأيام اقترب مني كثيراً وقال ستكونين لي وحدي، واختفى بعدها».

فرح دنيا بهذا الاختفاء لم يدم طويلاً، فقد قام خالد بخطفها والاعتداء عليها بعد أقل من أسبوع، تقول: "لا أحب استرجاع الصور، لكنني أذكر كل شيء وأحفظه عن ظهر قلب، كنت أصرخ وأحاول الإفلات منه، وكان هو يضريني ويشتمني، حتى وقعت مغشياً علي، وعندما أفقت مما حدث وجدتهني زوجته". زوجت دنيا من خالد في بحر شهر من هذه الحادثة، وصارت لا تملك حتى حق المقاومة في السرير، فهي الآن زوجته، وله عليها حق الطاعة.

دنيا وغيرها من الفتيات مغتصابات يهينهن القانون لمغتصبيهن، والحجة "الستر". كيف لا؟ والمادة 308 من قانون العقوبات الأردني رقم 16 للعام 1960، تنص على مايلي: "يعفى مغتصب الأنثى من العقوبة في حال زواجه من ضحيته". طالبة جيهان عرار طالبة الحقوق في جامعة بيرزيت تنبته لخطورة هذه المادة، فقررت أن تكون عنواناً لمشروع تخرجها، تقول: "كثيرة هي المواد الشائكة في قانون العقوبات الأردني، لكن هذه المادة تعد صفة في وجه الحقوقيين، فالحديث هنا يدور عن امرأة تعرضت للاغتصاب، وهو جرم لا يمكن أن يحصل إلا مع سبق الإصرار، ما يعني جريمة كاملة الأركان، فبدل أن يقف القانون في صف الضحية وينصفها، نراه هنا يكافئ المجرم، ويخيره بين الزواج من المعتدى عليها، أو الأشغال الشاقة التي تتراوح بين خمس وسبع سنوات، وفقاً لعمر المجني عليها".

جريمة الاغتصاب هي جريمة في ثلاثة أركان، الركن الأول هو موافقة أنثى بشكل غير مشروع، والركن الثاني هو الإكراه وعدم رضی الأنثى، أما الركن الثالث فهو توافر القصد الجرمي، تقول جيهان: "جريمة الاغتصاب من الجرائم المقصودة، التي يتطلب قيامها توافر القصد الجرمي، ويتحقق القصد الجرمي لدى الفاعل إذا توافر لديه عنصرا الإرادة والعلم، أي تتجه إرادته إلى موافقة المجني عليها دون رضاها مع علمه بذلك، ويعد استعمال القوة أو التهديد هو قرينة على توافر القصد في أغلب الأحوال، غير أنه يتصور انعدام القصد حتى مع استعمال التهديد أو القوة، وذلك فيما لو اعتقد المتهم أن الأنثى لم تكن جادة في تمنعها، وإنما كانت مدفوعة إلى ذلك بعامل آخر غير عدم الرضا عن الفعل ذاته، فإذا ثبت هذا وجبت التبرئة لانعدام القصد، على أن ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع، وإذا توافر القصد لدى الجاني لا عبرة بالباعث على الاغتصاب، إذ الغاية منه قد تكون قضاء شهوة أو فض بكارة أو الانتقام....".

هدف المشرع من خلال هذه المادة لمساعدة الضحية للتخلص من عقدة الاغتصاب، والتمتع بحياة زوجية وتكوين أسرة بعيداً عن التهميش

سفير الصورة الفلسطينية

مقعدٌ يعمل على مشروع التوثيق البصري للتراث الفلسطيني أسامة السلوادي: حتى النقد لم يحصل عليه من وزارة الثقافة!

تقرير: روان سمارة

كفلسطينيين بشكل عام، وصحفيين بشكل خاص التنبه له جيداً، فالتراث لا يقل أهمية عن الأرض والمقدسات. بدأ أسامة السلوادي العمل كمصور صحفي منذ ما يقارب خمسة وعشرين عاماً، عمل خلالها مع عدد من الوكالات المحلية والعالمية، من بينها وكالة الصحافة الفرنسية، ووكالة رويترز للأنباء، حيث غطى عدداً من الأحداث السياسية المحلية والدولية، إلى أن جاء يوم السابع من شهر تشرين الأول للعام 2006، فأصيب أسامة برصاصة حولته من مراسل إخباري،

المفتول صار بين ليلة وضحاها جزءاً من مطبخ إسرائيلي لا يملك هوية واحدة. كل هذا دفع بالمصور الصحفي أسامة السلوادي لإعلان حرب صورية يوثق من خلالها التراث الفلسطيني، لتكون النتيجة حتى الآن ثلاثة كتب هي، ملكة الحرير، وبوح الحجارة، وأرض الورد، يقول عنها: «التزوير والسرقعة التي يتعرض لها التراث الفلسطيني، وتحديدًا في الفترة الراهنة، جاء وفق عملية ممنهجة يقوم عليها الإسرائيليون منذ زمن؛ لنسب هوية الأرض المحتلة للاحتلال، وهو ما يجب علينا

للتراث اليهودي، فارتدته عارضات الأزياء الإسرائيلية، ومضيفات الطيران، ثم عمل مصممون إسرائيليون على تصميم كوفية تشابه الكوفية الفلسطينية، بلون العلم الإسرائيلي ونجمة داوود. ولم تقتصر السرقات على الأزياء وحسب، بل انتقلت للفلكلور الفلسطيني من رقص ودبكة وشبابة، حتى المطبخ الفلسطيني لم يسلم من السرقات فأصبحت كثير من مأكولاته تراثاً إسرائيلياً، فالفلافل، والحمص، وحتى

«الكبار يموتون والصغار ينسون» قالها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنغوريون، قاصداً بها تجريد الكل الفلسطيني من مخزون ذاكرته الجمعية، بكل ما تحتويه من ثقافة، وفكر، وتراث. كيف لا وسرقعة هوية المكان لا تقل أهمية عن احتلال الأرض، وأسر ما عليها ومن عليها من بشر وشجر وحجر. بدأت السرقعة الإسرائيلية للتراث الفلسطيني بالأزياء، فنسب الثوب الفلسطيني المطرز



الختيار

صور بورتريه للرئيس الراحل ياسر عرفات
للصور أسامة سلوادي



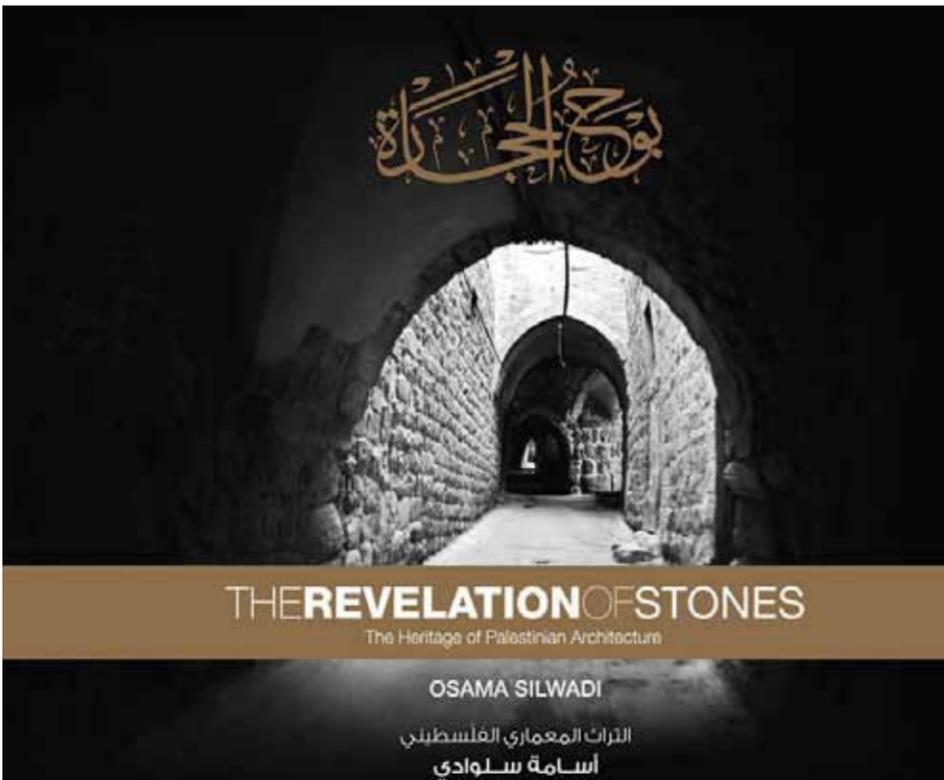
أسامة السلوادي



THE QUEENS OF SILK

The Heritage of Palestinian Folkloric Clothes

OSAMA SILWADI

ملكات الحرير التراث الشعبي الفلسطيني
أسامة سلوادي

THE REVELATION OF STONES

The Heritage of Palestinian Architecture

OSAMA SILWADI

التراث المعماري الفلسطيني
أسامة سلوادي

بالرغم من إعاقته الحركية فهو يقوم بالتقاط الصور بنفسه، وهو أيضا من يقوم بتصنيف الصور، ويتابع عملية الطباعة والنشر، بل ويقوم بطباعة الكتب ونشرها على نفقته الخاصة، يقول: «رسميا لا توجد جهة تدعم نشر الكتب، لذلك أجد في كثير من الأحيان للقطاع الخاص، الذي يساهم بشكل محدود في مصاريف الطباعة، لكن الحصة الأكبر عادة ما تكون مساهمة شخصية مني، حيث أنتظر ريع الكتب المباع لتسديد نفقات الطباعة، وهذا بالطبع يأخذ وقتا طويلا، ما يعني أن كل كتاب يدخلني في أزمة مالية، في كتاب أرض الورد كان الأمر مختلفا فقد طبع بالشراكة مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والفنون، وهذا هو التعاون الأول وأتمنى أن لا يكون الأخير.»

يرفض أسامة السلوادي اللجوء لمؤسسات المجتمع المدني، أو الممول الأجنبي؛ فهو يخشى أن يتحول المشروع لمشروع مشروط، أو أن يفوده الممولون لمكان آخر، فالمشروع كما يراه أسامة هو مشروع وطني يجب أن يبقى بعيدا عن أجندات الممولين حتى لو كان هذا التمويل على مستوى المعدات التي يمكن أن توفر على أسامة كثيرا من الوقت والمجهود، يقول: «أعمل على التقاط الصور بنفسني، وبمعداتي الشخصية التي تقل جودة عن المعدات التي يستخدمها بعض الهواة، وهذا يعتبر تقصيرا من الجهات الرسمية وغير الرسمية، إذا ما قارنا تجاربنا المحلية بالتجارب الأخرى، حيث تقوم العديد من المؤسسات الرسمية والشركات الخاصة في دول أخرى بتبني الفنانين وتدعمهم بالمعدات والمصاريف، وهذا ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية، كل هذا يجعل الفنانين قادرين على الإبداع دون الحاجة للاستجابة لشروط الممولين وأجنداتهم.»

وزارة الثقافة الجهة الرسمية المسؤولة عن الفنانين والمثقفين الفلسطينيين، والتي وقفت مكتوفة اليدين أمام مشروع «التوثيق البصري للتراث الفلسطيني»، يقول أسامة السلوادي: «حاولت جاهدا التواصل مع عدد من الوزراء السابقين، وقدمت لهم نسخا من الإصدارات، ولمعرفتي بالميزانية المحدودة لوزارة الثقافة، كان كل الذي انتظرته النقد، وللأسف حتى النقد لم أحصل عليه.»

يطمح أسامة السلوادي لإكمال ما تبقى من أجزاء المجموعة، وعن مشروعه القادم يقول: «بعد 7 سنوات تصوير أنهيت جزءا آخر من مشروع، وهو تصوير الحلبي والمجوهرات، والذي يصدر تحت عنوان «زينة الكنعانيات» وهو توثيق للمجوهرات الفلسطينية والحلي.»

مشروع «التوثيق البصري للتراث الفلسطيني» هو حالة فنية نضالية خاصة تقوم على كاهل مصور واحد على كرسي متحرك، لا يوثق من خلالها الصورة وحسب، بل يوثق تاريخا فلسطينيا كاملا يتعرض للسرقة والتزوير، الأمر الذي يجب أن يلتفت له المستويان الرسمي والشعبي.

لمصور وثائقي على كرسي متحرك، يقول: «أصدرت عشرة كتب وثائقية مصورة، كان من بينها ثلاثة كتب ضمن مشروع التوثيق البصري للتراث الفلسطيني، وهي ملكات الحرير، والذي يختص بالأزياء الفلسطينية ويصنفها مناطقيا، بوح الحجارة وهو يعرض في مجموعة من الصور فن العمارة الفلسطينية، وإصداري الأخير كان كتاب أرض الورد، وهو يوثق الزهور والنباتات التي تنتشر في البراري الفلسطينية. أما مشاريعي الأخرى فكان منها كتاب مصور عن حياة البادية، وكتاب الختيار، والقدس، وكتاب خاص بالأعراس الفلسطينية وقد احتوى على عدد من الصور النادرة.»

لا يقتصر مشروع «التوثيق البصري للتراث الفلسطيني» على المطبوعات الثلاث، فأسامة يرى فيه مشروعا وطنيا كبيرا، لازل أمامه الكثير من الأجزاء، ولعل أهمها تلك الجزئية المتعلقة بالمطبخ الفلسطيني، والتي تعرضت ولا تزال للعديد من عمليات السرقة، ويقول عنها: «المطبخ الفلسطيني وأكلاته، هو أهم أجزاء مشروع، فالحديث عن الطعام لا يقتصر على توثيق الأكلات سوريا وحسب، بل هو يتحدث عن الطعام بدءا من الزراعة، وانتهاء بالمائدة وطقوسها، إضافة لارتباط هذه الأكلات بالأعياد والمواسم.»

تكن أهمية المشروع من وجهة نظر أسامة السلوادي في كونه جزءا من معركتنا مع الاحتلال، فهو لا يقتصر على تقديم الصور وحسب، بل يقدم للمتلقي معلومات خاصة بهذه الصور، تبدأ بمقدمة يطرح من خلالها المصور موضوع الكتاب، إضافة لبعض الشروحات في بداية كل باب، أو عند كل صورة، أما مصادر هذه المعلومات فيقول أسامة: «أجد في كل مشروع لخبراء أكاديميين لإعطاء المعلومة الصحيحة للمتلقي، ففي كتاب ملكات الحرير تعاونت مع البروفيسور شريف كناعنة، وهو متخصص في الفلكلور والتراث، وتحديدًا في مجال الأزياء، فقام مشكورا بكتابة التقديم، إضافة لمجموعة من المعلومات المتعلقة بجغرافية الأزياء وتاريخها، وفي كتاب بوح الحجارة لجأت للمهندس المعماري نصير عرفة، وهو متخصص في فن العمارة الإسلامية، المشكلة الحقيقية واجهتها في كتابي الأخير أرض الورد، فقد كان تقديم المعلومة متعبا لعدم توفر مصادر للمعلومات من خبراء، ما أجبرني على العمل على كل زهرة بشكل منفرد، وذلك عن طريق استخدام الإنترنت وعدد من المراجع، حيث قمت بالبحث عن الزهور في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والدول المجاورة، وذلك بسبب تشابه البيئة الجغرافية من تضاريس ومناخ.»

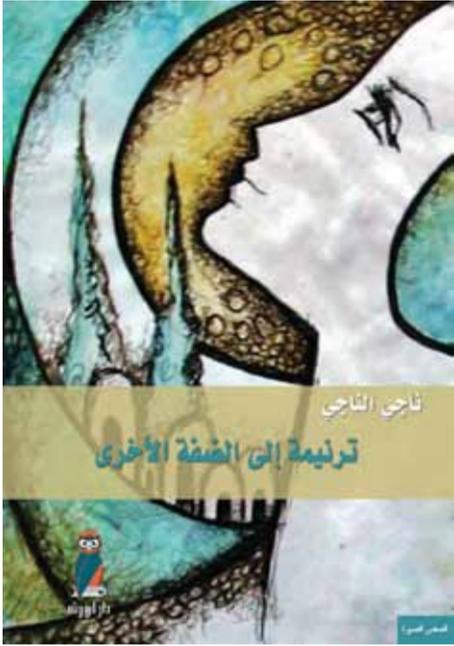
يحتاج مشروع «التوثيق البصري للتراث الفلسطيني» للعديد من الإمكانيات المادية والطاقات البشرية ليخرج بمنهج يتناسب وحجم النتائج المنتظرة، إلا أن أسامة السلوادي يقوم على المشروع بنفسه، فهو

ثقافة

القصة القصيرة

جواز السفر

بقلم: ناجي الناجي



مسح العقيد عرقه وأشعل سيجارة:
أكمل.

كبر كل منا في مكان مختلف عن الآخر، وحصل من ذهب إلى مصر على وثيقة سفر مصرية للاجئين الفلسطينيين هي تلك الزرقاء الكبيرة أسفل يدك اليسرى، وفي سوريا حصلوا على وثيقة سفر سورية أيضًا زرقاء صغيرة ها هي إلى جانب المنضدة، أما وثيقة السفر الخضراء تلك فقد حصل عليها من ذهب إلى العراق، وأما المرسوم على غلافها شجرة الأرز فوثيقة سفر لبنانية.

ما قلته أربع وثائق فقط، ما لدي هنا أحد عشر جواز سفر.

لم تمهلني كي أكمل، من ذهب إلى الأردن عام ثمانية وأربعين أو سبعة وستين حصل على جواز سفر أردني برقم وطني، إن فتحت الصفحة الأولى ستجده مكتوبًا أعلى الصفحة الأولى، أي ما بعد مواطنة كاملة، من ذهب بعد عام سبعة وستين حصل على جواز سفر أردني بلا رقم وطني، لن تجده في الصفحة الأولى، تقريبًا نصف مواطنة، وواحد من إخوتي الذين لجأوا إلى مصر، ذهب لاحقًا إلى الأردن، ذلك منحوه جواز سفر أردني صلاحيته عامان فقط ويختلف عن جواز السفر الأولين، أما אחتي التي عاشت في القدس فمُتحت جواز سفر أردني بلا رقم وطني مع هوية زرقاء.

هوية؟؟ تختلف عن جواز السفر؟؟ وهل ستحدثني عن ألوانها وأحجامها أيضًا؟؟
لا ليس لهذا الحد، الهوية الزرقاء تعني حق إقامة المرء في مدينة القدس دون التمتع بحق المواطنة الكاملة.

صاح العقيد منادياً عسكرياً:

قهوة في كوب وبعض الماء، ماذا عن المتبقين؟ بعد عام 1993 حصلنا على حكم ذاتي في بعض أراضي الوطن، فأصدرنا جواز سفر، هو الأسود الذي أمامك.

جواز سفر فلسطيني؟؟

نعم.

إذا فالغيت الألوان والأشكال الأخرى؟
لا، ذلك الجواز خاص بالفلسطينيين المقيمين في الوطن، أو الذين استطاعوا العودة بعد عام 1993، ولا يمنح لمعظم الذين تحدثنا عنهم.

لماذا لم يمنح للباقيين؟

الاحتلال رفض منح كل الفلسطينيين في الخارج ذلك الجواز، بل قسّموا حملته في الوطن إلى نصفين، نصف يقطن الضفة الغربية برقم هوية، ونصف يقطن قطاع غزة برقم هوية آخر، ولا يستطيع الأول أن يزور الثاني إلا بعد الحصول على تصريح، ثم طبع الفلسطينيون نسخة أخرى من ذلك الجواز بلا هوية، يمنح لأي فلسطيني في أي مكان، لكنه لا يدخله معظم البلدان، بل لا يدخله إلى وطنه.

جاء العسكري بالقهوة والماء، قدم الماء للرجل، وارثشف العقيد رشفة كبيرة من كوب القهوة، أشعل سيجارة وسأل:

لم يتبق سوى الجواز «الإسرائيلي».

ذلك ليس لأحد من إخوتي، بل لخطيب ابنة أخي. إذا ستزوجون ابنتكم «لإسرائيلي»؟

بل هو فلسطيني، ممن استطاعوا البقاء في الوطن بعد النكبة، ولم يبرحوا ديارهم، وبعد إعلان الاحتلال دولته أصبحوا رغباً عنهم من مكونات المكان، وحصلوا على الأوراق الثبوتية التي تراها.

العشرة ذوي الجنسيات العشرة المختلفة؟
هذا موضوع يطول شرحه، هل لي أن أجلس؟
أوماً العقيد برأسه.

اقتعد الكرسي المقابل للمكتب.

قبل النكبة....

عقد العقيد حاجبيه مستفسراً:

النكبة؟

نعم، أي قبل عام ثمانية وأربعين....

قاطعه العقيد بنزق:

نعم؟ قبل ثمانية وأربعين؟ هل ستلقنني درساً في التاريخ؟ قلت لك لا تطل وتحدث في الموضوع مباشرة.

تسألني عن تباين جوازات سفر عشرة أشخاص، إن بدأت لك من الحاضر لن تفهم شيئاً، إن قلت لأي عاقل ذلك لن يصدق، سأختصر قدر استطاعتي، لأن الحكاية بدأت لكنها لم تنته.

صمت العقيد، فاستطرد:

قبل عام 1948 كان أبي تاجرًا ميسورًا متزوجًا من ثلاث نساء، واحدة في صدف وأنجب منها أربعة أبناء، والثانية في المجدل وأنجب منها خمسة أبناء، والثالثة في القدس وأنجب منها خمسة أبناء، كان يتنقل بينهم بشكل دائم ويعيش وإياهم حياة طبيعية، إلى أن جاءت النكبة، لم يستطع يومذاك الوصول إلى أي منهن بسبب انقطاع الطرق وانتشار العصابات المسلحة التي نفذت العديد من المجازر، لجأت الأولى وعائلتها إلى لبنان، والثانية وعائلتها إلى مصر، أما الثالثة فقد توفيت بالسكينة القلبية جراء الحيرة التي انتابتها بعد فقدان بيتها، فأخذت كل أخت من أخواتها واحدًا من أبنائها وربّته مع أطفالها في القدس، وبعد النكسة... قاطعه العقيد:

لا تكرر الحديث، اختصر، لقد ذكرتها منذ قليل.

لا يا سيدي، الأولى نكبة، الثانية نكسة.

وما الفرق؟ هل انتصرتم في واحدة وهزمتم في الأخرى؟

لا، لم نتصر في أي منهما.

إذا لم التفرقة في الأسماء؟

ربما من أجل الاختصارات لا أكثر، نقول نكبة بدلًا عن ذكر عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين، ونقول نكسة بدلًا عن ذكر عام ألف وتسعمائة وسبعة وستين، ربما.

أكمل، اختصر وأكمل.

بعد النكسة نزحت أخوات زوجة أبي، واحدة إلى الأردن، واحدة إلى العراق، واحدة إلى سوريا، وواحدة بقيت في القدس.

يا الله... ما شأنني بأخوات زوجة أبيك؟؟ لماذا تعقد الأمور؟؟ لماذا؟ أحاول الاستيعاب رغباً عني، ما دخل أخوات زوجة أبيك؟

يا سيدي لو ركزت فيما قلته لك، لتذكرت أن كل أخت من أخوات زوجة أبي احتضنت واحدًا من أبنائها، أي أنهن احتضن أخوتي، لذا هن معنا في الحكاية.

بقي سؤال أخير، بعد كل تلك المناطق والمدن والبلدان التي مررتم بها، لماذا أتيتم إلى هنا لإتمام الزفاف؟

لسببين؛ الأول أن ابنة أخي تدرس الطب هنا في بلدكم، الثاني هو أن لا دولة من كل الدول التي ذكرتها سلفًا تقبل دخول كل تلك الوثائق وجوازات السفر إليها، لم نجد مفرًا سواكم.

حك العقيد أنفه، شرد قليلاً، قام من كرسيه قال وهو يغادر المكتب:

انتظرني في الخارج.

بعد ساعتين عاد العقيد، وقف أمام الرجل.

بعد السؤال والبحث، أقصى ما نستطيع تقديمه هو دخول ثلاثة أشخاص فقط، أنت أحدهم وإليك الاسمين الآخرين.

تساور الرجل مع إخوته، أجب:

لن نستطيع أحد الدخول وترك الباقيين، نطلب منك إعادة المحاولة، وريثما تتضح الأمور لدينا نطلب آخر، أن ندخل ابنة أخي التي تنتظرنا في الخارج إلى هنا.

فكر العقيد في الأمر، ثم طلب اسمها.

بعد دقائق دخلت الفتاة إلى بهو المطار حيث يقبعون.

ركضت نحو خطيبها وعانقته.

زغردت عمتها.

نزع عمها سماعات هاتفه فعلا صوت أغاني الدبكة.

تشابكت أيادي أعمامها وعمّاتها.

توسطت وخطيبها حلقة الدبكة.

تمايل المارون والزوار واللاجئون مغتبطين.

وتحوّل المطار إلى أبهى قاعة عرس.

ومكان إقامة.

ضوء في الدغل

وردة العاشق تطفئ جبل النار

بقلم: محمد الأمين سعدي/شاعر وأكاديمي جزائري



«لك المعنى يخلق
طائراً في أبعاد
الرؤيا...
لك الأذى من القلب
الذي يفنى
ليولد في خيالك
كوكبا من بهجة
خضراء
توقظ في أقاصي

والكلام الغاضب المتوثب الملعون
لك الفرح المزاجي الذي في نبضي المجنون
لك الألام في روعي تصير مبهج الأحلام تنشد أغنيات
الشروق حتى أبصر الدنيا فراديس السرور أرى جراحاتي
تغني ترقص الحيدوس كالدرويش أترعه الهيام فداخ
مغشياً على أشواقه واستيقظت فيه معاني الحب فانفجرت
دماه توقع الأذكار عشقا فوق أوراق الوجود
صار تضييق بأرض رؤياه الحدود...
وصرت درويش المحبة فيك أجلس قرب عرش الله أتلو ما
تبقي في دمي من خمرة القرآن
أسقي الهائمين بجمرها فيسبحون
باسم الجمال المدنف النشوان يلقون السلام على الأماكن
والمدائن والمجوس العاشقين بهاء عيداء الليهب...
على دروب المتعبين...
على نزيه المعدمين...

على بكاء رصاصية في صدر عاشقة سبها الموت في
سفر البداية صوب صدق العاشق المنفي في موت يريد
له التمرق مرة بالنفض يركض مثل نذب البرق... ينزف مرة
في حادث عدمي
ويدخل مرة جب الردى إذ خانته النبض اللعين وهاله دم
الطبيبة تفقد المعنى بجسم غائب تبكي كثيرا ثم تضحك
إذ يعود مشاكسا من حفل راي في انتشاء الغيب بالألحان
ترثي شقوة الإنسان

يا دين عمري كم أحب يدي تقيم بفندق الدفء العميق
هناك في وطن الرؤى
في قلبك الرحمن...
يا ربك أحتضني شرارة نسلي المشنوق في رجم تمزقه
عقاير السلامة من شبيه لي شقي لو أتى لأختل ناموس
العوالم لو أتى يوما لأحرق مثلما أحرقت دوما غابة
التقوى لأهرق زمزم الإذعان فتق في الحدائق ورد زندقة
يحارب عطره قبج الذكورة ريثما يأتي نسيك فاتحا كل
الجهات مخلصا أزارها من معقل الهيج الذكور الأشقياء
الأغبياء كما أكون إذا ركبت عمى الشعور فقلت ما جرح
الرهافة في مدى جفنيك ما ذبح اللطافة في يديك
أبكى جمرا كلما أشقاك عمري الكلب أو أبكى بلابل عمرك
المعنى ولم يسجد أمامك خاشعا يدعو الغرام ولم يقبل
باحترق وجنتيك...

وأعقب دونما عمد أماسي حبك المتمن المسكون بي
رملا جنوبيا وموسيقى دم سكران...
قسما بضمات السماء على أصابع النبوة أنني روح بلا
روح سواك وغلطة الجينات دونك كذبة الجسد الذي يبدو
الحياة وفيه تنتحر العواطف كل يوم يغتدي بيت التوجع
باب أغنية بلا صوت وأمنية الرحيل المستديم إلى فناء
جاحظ العينين
يصبح مشتبه الأنياب تنهشه بلا ملح
يصير الجيفة ال... تمشي بلا قدمين
في زمن بلا فرح يضيء
ولا غد ولهان...
أحبك تصبحين الأرض في يدك السماء تنام طفلة غبطة
بيضاء في يدها مفاتيح القوانين الخفية عن عيون
العالمين... عن العفارت الحكيمه... عن معارف أولياء الله...

فيك يصير حلاج الكرامات السنبة طالبا ما فر من يده من
الأسرار غاربة شמוש رؤاه مذ حلت شמושك في وجود
كان قلبك حانة الجهل الذي أودى بعقل وجوده وأتى على
الإنسان حيناً من شتات في الخرافات التي غنت طويلا
في المدى
ويميت غزلان المعاني
وأحبنى ولدا غريبا
كلما طاشت مداركه وكسر بنية الأشياء وانتفضت فرائس
غيرة في عمقه فاقام حربا ثم عاد إليك يبكي بعد نصر
كاذب يبكي ويدفن رأسه المشتاق بذرة توبة في صدرك
المطر الكريم يريد قلبك الشهية والنقية حين يسكت ريقها
خوف الصغير من الحمامات الكبير جموحها يأتيك مثل
الإن أشعل ثورة عبثية حمقاء خاسرة ولكن الأمومة تنتصر
وتعيد رغم قساوة مكذوبة شغف الطفولة بالبداية من
جديد في صباح طيب الخطوات فرحان بلمستك العطفة
تطرد الوجع الأمر تطل أندلس السعادة بالملذات التي
نشبت مشارق في مفارق شعرك الوحي الأنيق يعلم
الأمواج كيف تكون لمستها لجسم الشاطئ المعشوق
شعر البحر موزونا ونثريا ودون لغة...
وتظل تصرخ بالحبيب الغر لا تتريب فامسح دموع الندم
الإليمة

واسترخ في روعي الفردوس
وارقد هاني الأنفاس في فجر الدناني...
أقم كما شاءت خطاك هناك في كبدي الفرولة في وريدي
السكرة ال... تسقي عروقك بالمغامرة العصية والكؤوس
العارفات البالغة...
واسكن دمي نورا ونارا وارتحالا في الصبابات التحافا
بالغوايات انصهارا يسجن القلبين في جسد روح...»

الاغتراب المتشعب في المجموعة القصصية "مجنون حيفا"

للكاتبة: عبلة الفاري (2-1)

بقلم: أمين دراوشة

يجثم ثقيلاً على صدري يطوفني حتى الاختناق، فأحس
بحشرجات الموت تدهمني كلما غفوت قليلاً لأستيقظ
مرعوباً مصفر الوجه مزعزع الكيان». (ص 28) فهو
يقضي وقته في أحضان أم صديقه منصور التي يعمل
زوجها خارج البلاد ولا يعود إلا أيام قليلة في السنة،
يقضيها في التدخين وشرب الكونياك، ولا أصدقاء له
سوى منصور الذي يقدم له مسعود الحماية من الفتيان
المشاكسين والعدوانيين.

وهنا نرى الشخصية تعاني من الانفصال الاجتماعي
والمكاني، ويورد الباحث يحيى عبد الله في كتابه
(الاغتراب) (5) مجموعة استخدامات للمصطلح في
وقتنا الحالي، ومنها:

التصدح الذهني الذي يعني نقص في الشخصية وعدم
اكتمالها، إذ يشير إلى عدم الوعي، أو نقص الصحة
العقلية، ويطلق على الأشخاص غير الأسوياء، وهنا نرى
استخدام المصطلح بدلالة طبية.
والاغتراب الداخلي حيث ينكفي الشخص وحيداً،
وتمتاز علاقته بالأخرين بالبرود، كما يشير إلى اضطراب
الذات وعدم قدرتها على القيام بواجباتها اتجاه نفسها
والآخرين.



في إحدى الأيام والمرأة تحرق في مراتها، فتمسك بشعرها
الأبيض، وتتفقد التجاعيد التي انتشرت في وجهها، وتحس
أين الزمن يهرول ولا يترك للإنسان فرصة للتعبير عن
أخطائه، أو محاولة إصلاح ما تأتي به العاصفة من أضرار.
إنها اعتزلت الحياة وعاشت مع ذكرياتها الماضية، والألمها
التي تعيش معها كحاجة حميمية.

مع العاصفة تشعر المرأة بقوة غامضة تملكها، فما كان
منها إلا أن «انقضت على جرة الفخار القديمة المركنة
إلى جانب قنديل الزيت المحترق لترفعها عالياً وتقذف
بها المرأة لتجعلها كومة من حطام...» (4)

وضحكت بصوت عال، حتى اهترت لضحكتها كل ذرة
من الكوخ المتداعي، اندفعت إلى الخارج بكامل إرادتها،
تركض داخل العاصفة حتى لم تعد تظهر.
أهل البلدة تناقلوا قصتها، ونقلوها إلى أبنائهم وأحفادهم،
حدثهم عن المرأة التي تسكن الكوخ المتهاوي وحيدة،
وعن ثورتها المجنونة، وشبحها الذي ذاب في الظلام في
ليلة عاصفة. والبعض ما زال يحدث ابنائه عن المرأة
الشبح التي تزور كوئها بين الفترة والأخرى، وتتمم
بأغاني شعبية حزينة، وهي تحمل قنديل الزيت.

فالاغتراب يقود الإنسان إلى الشعور بالوحدة والانعزال،
والانسحاب من الحياة، وقد قاد الاغتراب العجوز إلى
الضجر من كل شيء المدنية والقرية، وصداقة الليل،
ورافقت الحزن، وسلمت نفسها للعاصفة راضية مطمئنة.
في قصة «ابن الشاطئ» تتناول القاصة سيرة حياة
مسعود الفتى الذي كبر وسط عائلة فقيرة ومعقدة، ولم ينل
حظه من التعليم، وتظهر شخصيته تعاني من الاغتراب
القاس، الذي ينخرها بقوة، يقول: «إخبطوط عملاق

انعكس على شخصياتها القصصية، فالإنسان العربي
يعاني من الاغتراب لأسباب لا تخفى على أحد، أولها
شعوره بانعدام الحرية، وأن القيود تكبله وتجعله غير
قادر على ممارسة إبداعه، وحياته كما يشتهي ويريد،
أما السبب الآخر فهو بلا شك، رؤية الأوطان وقد نخرها
السوس، والتهمة العفن، والشعور الطاغى بصعوبة أن
يتخلص الوطن من أمراضه نتيجة الاستبداد السياسي،
والظلم والقهر الاجتماعي والتأمر من الدول الأجنبية
للبقاء على الأرض العربية لنهب خيراتها.

وفي عالم الكاتبة الذي انهزمت فيه القيم الروحية،
وطغت المادية، وجدت إنها تعيش في عالم يفتقر إلى
الحب والإنسانية، فحاولت في قصصها أن تبني عالمها
الخاص. تقف فيه الكاتبة موقف الرافض للأوضاع
المزرية التي يمر بها الوطن، والوطن لديها لا يقتصر على
بلدها فلسطين، بل يشمل كل الوطن العربي الكبير.
خوف، وقلق، ومحاولات هروب وانسحاب
القاصة عبلة الفاري من مواليد مدينة جنين لأسرة هجرت
من حيفا، اهتمت بالتعليم حتى حصلت على شهادة الطب
من الجامعة الفرنسية في تونس. وحاليا تزاو عملها في
وزارة الصحة الفلسطينية في جنين.

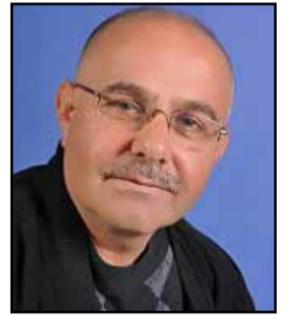
تقع المجموعة في مئة وأربع صفحات من الحجم
المتوسط، وتضم عشرة قصص، والطاغي على راوي
القصص ضمير المتكلم.

في القصة الأولى «عاصفة الظلام» تتناول القاصة حياة
امرأة عجوز، وحيدة في كوخ منعزل، بعد أن هجرها
أحبائها إلى بلاد أخرى، ولم يبق لها سوى الذكريات
التي تفتتت منها.

“قرنان من القلق والاكتئاب.. هل نحن مجتمعات قلقية؟!”

الجزء الأول: ما هو القلق؟

بقلم: رائد دحبور



لإن كان جُملةً من الباحثين في مجال علوم النفس والباحثين في مجال العلوم الإجتماعية، قد وصفوا القرن الماضي، القرن العشرين، عالمياً بقرن القلق، فإنهم يصفون هذا القرن الذي نحن فيه الآن، بقرن الاكتئاب الذي قاد إليه قلق القرن العشرين الذي مضى زمنياً لكن ظلالة الثقيلة المتمثلة بالآزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لم تزل ماثلة حاضرة في كثير من سياقات الحاضر الراهن، كما المستقبل!!

وإن كانت كثير من المجتمعات على مستوى قارات العالم الخمس قد تجاوزت محنة القلق الجمعي والنخبوي حول رهنها ومستقبلها ومصائرها، وإن بقيت مشكلة القلق على المستوى الشخصي قائمة فيها وسمة من سمات الحياة المعاصرة، إلا أننا وكجزء من المجتمعات الشرقية، ونحن العرب والفلسطينيين بشكل خاص، ما زلنا ضحايا القلق الشخصي والجمعي، وضحايا القلق من الحاضر وعلى المستقبل على حد سواء.

كيف ينشأ مسلسل القلق وصولاً إلى تصنيف الشخصية بالشخصية القلقة، وكيف تنمو تلك الشخصية في بنياننا الشعوري والإدراكي، وتُسندُ بنياننا العاطفي، مما يجعل منا ضحايا للقلق المزمن وللأرق، وعبداً للعواطف والأفكار المُستندة إلى المشاعر المُتطرفة في سياق نظرتنا ومواقفنا وتقييمنا لمجريات حياتنا الشخصية وللحياة بشكل عام؟!

إن حالة القلق المزمن تنشأ، بالإجمال، نتيجة لسيطرة المشاعر والأحاسيس الداخلية على آلية واتجاهات التفكير المنطقي، بحيث تمثل تلك المشاعر قاعدة لتوليد الأفكار القلقة وتسبقها وتقوم بتوليدها وإعادة إنتاجها من جديد في مسلسل لا تنتهي حلقاته، والتي ما أن تكاد تنتهي حتى تبدأ من جديد.

إن فهم المشكلة، أي مشكلة كانت، والإحاطة بأسبابها الجوهرية وبدواعيها وبعواقبها ومظاهرها المُختلفة يمثل أكثر من نصف الحل، ويفتح المجال واسعاً لعلاجها. إن علينا التدقيق جيداً بأسباب وبتفاصيل مشكلة القلق العميق المزمن وفهمها على الوجه الصحيح، وذلك يمثل أكثر من خطوة واحدة، بل يمثل العديد من الخطوات في سبيل علاجها.

تفرض علينا ظروف الحياة بشكل عام، وظروفنا الشخصية أحياناً على وجه الخصوص، ومقتضيات وشروط الحياة المدنية الحديثة، ومُتطلباتها الكثيرة وتوفير احتياجاتها المُتعددة، مستويات مُتفاوتة من الضغوط المادية والاجتماعية والعاطفية، بما فيها ضغوط العمل، مما يتخذ مظاهر مُتعددة من الضغوط العصبية والنفسية، وأحد أبرز مظاهر تلك الضغوط يتجلى بالشعور بالقلق، ونشوء مسلسل القلق، ومن ثم الوقوع ضحايا للأرق المزمن، مما يحرمننا من النوم المريح، أو حتى يحرمننا من الاستمتاع بما لدينا من أسباب ودواعي السعادة أو الراحة، أو حتى من مجرد الاستمتاع بأوقاتنا بالشكل الصحيح.

يؤدي إدمان القلق إلى تشكل ما يُعرف بالشخصية القلقة والتشاؤمية ذي النظرة السوداوية، ويؤدي إلى نشوء مظاهر مُتعددة من حالات الاكتئاب بدرجات مُتفاوتة، وإلى الإغراق في حالات من الفوبيا، الخوف الحاد، من بعض الأشياء والظواهر العادية، وإلى الوقوع في حالات من الوسواس القهري، وهو إحدى أهم أسباب الشعور بالإضطرابات النفسية، وفقدان الشعور

بالاستقرار النفسي والعاطفي، والمعاناة من بعض مظاهر النرجسية المرتبطة بالإشفاق والخوف الدائم والكبير المبالغ فيه على الذات، والتعبير عن ذلك بواسطة الإصرار على استدرار واستجلاب تعاطف الآخرين، والشعور بالعجز والإحباط الشديد والإفراط بالتحسس الدائم تجاه أبسط الأمور، والشعور الدائم بالخوف من الفشل أو من المستقبل. باختصار... إنه، أي إدمان القلق، يُعتبر إحدى أسوأ المداخل لوقوعنا في دائرة العبودية لعواطفنا ومشاعرنا الداخلية، في الوقت الذي ينبغي لنا فيه ألا نكون عبيداً لعواطفنا المُتطرفة.

ما هو القلق؟
إنه بمثابة جهاز الإنذار الداخلي في أدمغتنا وفي دائرتنا العصبية، وفي عقلنا العاطفي والباطن، وفي عقلنا المنطقي والإدراكي على حد سواء.

يُمكننا تصنيف القلق، بالإجمال، بأنه إحدى مظاهر إجراءات الوقاية الذاتية داخل عقلنا الباطن وكذلك داخل عقلنا العاطفي والإدراكي، وإحدى حالات الدفاع التلقائي العاطفي والشعوري تجاه احتمال الأخطار والمخاطر التي قد تَحيق بنا في مختلف جوانب الحياة.

ومركز نشوء وتولد الشعور بالقلق هو: الدائرة العصبية المسؤولة عن توليد مشاعر الخوف والحذر والتي يمكن اعتبارها بمثابة ”جهاز الإنذار داخل الدماغ” المرتبط والموصول بالحواس التي تنقل المؤثرات الخارجية، أو المُتصل بالأحاسيس الداخلية التي تُكثف أثر المشاعر المُتدفقة بشكل انفعالي، مما يؤدي إلى توليد الأفكار المرتبطة بالخوف والقلق، وهذا أمر عادي بل وضروري في سياقه الطبيعي وضمن منسوب معقول ومنطقي وضروري.

وإن لم يكن بالإمكان، بل لا ينبغي، تعطيل عمل جهاز الإنذار الداخلي، بشكل تام، والمتمثل بمشاعر الحذر والخوف والقلق كمشاعر تُعتبر في صميم تكوين الدائرة العصبية لدينا كما لدى أصناف الثدييات بالإجمال والتي تنشأ بفضل وجودها الحالة الوقائية والدفاعية لدينا في التنبيه للأخطار والابتعاد عن أسبابها، إلا أننا يجب أن نعمل دائماً وباستمرار على ضبط ذلك الجهاز والتخفيف من شدة وجدّة تحسسه للأشياء وللمؤثرات، بحيث لا ينطلق بالزُعيق الحاد المُتصاعد والمُستمر المُزعج لأتفه الأسباب الهامشية في حياتنا اليومية، مما يجعلنا انفعاليين في سلوكنا وردات فعلنا، ويُفوّض من بيئة استقرارنا النفسي والعصبي والعاطفي، ويُفقدنا القدرة والنوازن في مواجهة مشاكلنا.

فالقلق إذن وفي إحدى جوانبه، هو ذلك النمط من توليد الأفكار في العقل الإدراكي الواعي، لدى الإنسان على قاعدة المشاعر الاستباقية، والذي يمكننا السيطرة عليه وضبط مساراته واتجاهاته إذا أحسنا القبض على الأفكار المرتبطة بالشعور بالقلق في اللحظة المناسبة وهي بدايتها وقبل أن تتطور إلى مشاعر مُتطرفة، وفي ذات الوقت يرتبط ذلك النمط من توليد الأفكار بعقلنا اللاواعي وبعقلنا العاطفي والذي يحتفظ بالصور المركزة في ذلك الجزء من الذاكرة العميقة المُستترة داخل مكنون عقلنا الباطن والتي لها أبلغ الأثر في صياغة حالتنا المزاجية على وجه الخصوص وفي تحديد ردود أفعالنا التلقائية، والتي تقع خارج دائرة إرادتنا في الغالب في حال استسلامنا التام والنهائي لقوة تدفق تيار الأحاسيس والمشاعر الداخلية، ولقوة تداعي الصور وتكرارها من الذاكرة العاطفية التي هي مصدر تلك الصور ومستودعها في أن معنا. وقد تمثل بعض المواقف والتحديات التي نواجهها قرينة لازمة ومدعاة لاستدعاء أنماط كثيرة من الصور المُختزنة في عمق ذاكرة العقل الباطن واللاشعور دون أن ندرك ذلك، مما يُعمق من مشاعر القلق حتى خارج سياقات الأسباب الواقعية والمباشرة التي استدعت.

وعلامته رَفَعِهِ الفِكرَة

رصيف 81 (2)

بقلم: رسمي أبو علي

في الحلقة الأولى للحديث عن الرصيف، تحدثت عن الرصيف والذي هو أنا بكل بساطة، ورسمت الملامح الأساسية لهذا الابتكار والدور والذي لم يكن موجوداً لا في الثورة الفلسطينية ولا في غيرها من الثورات..

قلت هو تيار وليس تنظيمًا لأنني رفضت فكرة التنظيم النخبوي، وأردت أن تكون الثورة كالخبز متاحة للجميع، وخاصة المهمشين البسطاء.

قلت أيضًا إنه رؤيا ونهج مستقبلي إذ تنبأت في المقال الافتتاحي، والذي هو البيان السياسي بأننا سائرُونَ في السنوات القادمة إلى عالم أحادي القطب، نكون فيه الرصيف أو الهامش الذي يحاور المركز الأميركي ديموقراطياً.

أي أنني تنبأت ضمناً بانتهاء الاتحاد السوفياتي قبل انهياره بعشر سنوات ووضعت نهج المواجهة مع هذا المركز وفق مبدأ الخيار الثالث أي لا قطيعة ولا تبعية..

وحتى أوضح هذا الأمر استشهدت بزعمين سياسيين بارزين في تلك السنة، هما الخميني والسادات 1981.

قلت إن الخميني يمثل القطيعة مع المركز كما كان يحاول أما السادات فمثل التبعية.. أما نحن فيجب أن نكون في نقطة ما بين السادات والخميني وهو ما أسميه بالخيار الثالث أي لا قطيعة ولا تبعية وهو المبدأ الذي نسير عليه الآن..

الحقيقة أنني أحس بقدر من الحرج لحديثي عن الذات، وكنت أفضل أن يقوم أحد الأصدقاء بهذا.. لكن للأسف يبدو أن هذا الدور كان عصياً استيعابه أو الإحاطة به خاصة وأن شخصيتي المتواضعة أكثر مما يجب، ساهمت في هذا الارتباك، حيث أن أصدقائي في الرصيف كانوا من المهمشين البسطاء. أحدهم كان اسمه أبو روزا، وولف كردي عراقي بسيط الثقافة، وآخر هو غيلان عراقي آخر، وأدم حاتم وهم عراقيون من الشعراء البسطاء، وكان معنا أيضاً الشاعر الشهيد علي فودة، والذي استشهد أثناء توزيعه أعداد مجلة الرصيف أثناء حصار بيروت من جيش شارون 1982.

كان صعباً استيعاب أو فهم هذا الدور، والذي يعني ببساطة أنه بإعلاني أنني الرصيف كأنني أقول: أنا كبير القوم وخادمهم، ولم يكن أحد مستعداً لفهم أو استيعاب هذا ربما حتى الآن.

كان الأمر أشبه بأبطال الخريفيات، الشاطر حسن وعلي الزبيق، وكان من المستحيل التسليم به، ووجد البعض أن أفضل حل هو القول بأنني مجنون.

أما الأخ الشهيد أبو عمار، فكان أكثر لطفاً إذ وصف الظاهرة بأنها تحشيش فكري..

ربما أن الإنكار لدوري والمستمر حتى الآن ناجم عن أنني أسعى إلى القيادة والحقيقة أنني أوضحت أكثر من مرة بأنني الرصيف وليس الرئيس، وعلى صفحتي أؤكد دائماً وقوفي إلى جانب الرئيس أبو مازن لا لأسباب شخصية أو مصلحة، فأنا لم أراه أو أتحدث معه منذ 15 سنة على الأقل ولكنني أؤيده باعتباره الرئيس والعنوان الذي يضمن بقاءنا في اللعبة، وعلاقتي به وبالمؤسسة السياسية الفلسطينية هي علاقة تكامل ضمن قاعدة وحدة/ صراع/ وحدة.

إن الحديث في هذا الموضوع بات يرهقني إذ أن الجماعة وكأنهم يتعمدون تجاهلي مع أنني أعمل رصيفاً كبيراً للقوم وخادماً لهم منذ 35 سنة.

ومع أنني أوضحت أكثر من مرة مردداً قول المسيح ما جئت لأنقض الناموس بل لأكمّله.

أي أنني ما جئت بديلاً لأحد ولا ساعياً إلى منصب أحد فهذا ليس من أخلاقي.

ابتكرت دوراً مستحيلاً أسميته الرصيف، والذي يحسدني عليه فليكن رصيفاً ليوم واحد فقط.

لكن لا أحد يستطيع ذلك، هل علي أن أوضح أكثر من ذلك؟

مصالح صغيرة ومناظر كبيرة

بقلم نور عودة



في ثاني أيام العيد، التقيت مجموعة من أساتذة الجامعات في الولايات المتحدة، والمتخصصين في العلوم السياسية وحقوق الإنسان. وبعد استعراض الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني بسبب تغول

منظومة الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي وانسداد الأفق السياسي بسبب عنصرية وعنجهية هذه المنظومة وانشغال العالم بملفات أخرى، أمضينا قرابة الساعة نتحاور ونتناقش.

ورغم أن النقاش كان مع ثلة من الأكاديميين الذين يفترض أن يكونوا ملمين ولو بالحد الأدنى بالقضية الفلسطينية، ظهر جلياً أن الكثيرين منهم أثروا الذهاب إلى الاستنتاجات الأسهل، التي تعفيهم من الإحساس بأي مسؤولية أخلاقية تجاه ما

تتخذه بلادهم من مواقف وما تتبعه من سياسيات تطيل من أمد الاحتلال والظلم الواقع في فلسطين. أحد الأساتذة قال لي أنه لا يرى أفقا للحل، وأنه يعتقد أن الحل يكمن في أن

نقوم نحن الفلسطينيون بإيجاد صيغة ما للتعايش مع الواقع وتحسين ظروف معيشتنا وفرصنا الاقتصادية. لا داعي لسرد ردي في هذا السياق، لكن يكفي القول أنني أوضحت

للأساتذة المصاب بكسل حاد في الأخلاق، أن استنتاجه نابع من إسقاط منحرف لقيم عنصرية تفترض أن الفلسطيني يمكن التضحية بكرامته وحقوقه في سبيل إيجاد حل يضمن

الهدوء والاستقرار، والأهم أنه يضمن إرضاء إسرائيل. المنطق المنحرف للأساتذة هذا ليس ببعيد عن منطق السياسة كما تمارسها الدول الوازنة. المنطقة تشتعل من حولنا بدم

ولحم الآلاف بل الملايين من الأبرياء في سوريا والعراق واليمن وليبيا وغيرهم من الدول العربية، بينما تفتقر إسرائيل ما تبقى من فلسطين بارتياح وبرود غير مسبوقين.

في المقابل، تشغل قيادة منظمة التحرير بالتعاطي الإيجابي والحذر مع ما يطرح من مبادرات هنا وهناك، مدركة أن ما يحصل في المنطقة أعاد ترتيب الأولويات فأصبحت قضيتنا

الوطنية تفصيلاً في الصورة الأكبر لأصدقائنا وغيرهم. ويتجلى هذا الواقع في المواقف المتكررة لكل الأطراف الدولية الوازنة التي تتجاهل واقع الاحتلال، كما حصل في

تقرير الرباعية الأخير، وتساوي بين المحتل والشعب الواقع تحت الاحتلال في محاولة منها للتخفيف من وطأة بعض الانتقادات التي تخلو من أي أثر فعلي لإسرائيل وسياساتها

الإجرامية. ويتضح في هذا المشهد أن المطلوب الآن دولياً هو تسوية على صعيد الإقليم تكون فيها قضية فلسطين تفصيلاً في أحسن الأحوال أو ورقة في يد لاعب أو لاعبين آخرين في أسوأها.

التطرف والظلامية صبغت منطقتنا بأحمر الدم وحرقة القهر لكننا لا زلنا نشاهد هذه الفظائع وكأنها تحدث في كوكب آخر، ونرى قادة العالم يجتمعون ويتخاصمون ويتراضون على مصيرنا ونحن ندور حول أنفسنا كالبهائم. العالم من حولنا

يشكل ويقسم ويعير حياتنا ونحن منشغلون، بينما بعضنا مسلّم أمره وأمر شعبه لراع إيديولوجي أو ممول اقتصادي غير أنه أن مصير شعبه أصبح بسبب هذا التسليم ورقة رخيصة

تباع وتشتري لصالح الراعي تارة والممول تارة أخرى. قبل فترة وجيزة، أبرمت تركيا اتفاقاً استراتيجياً مع إسرائيل

حققت بموجبه مصالحها بينما اختزلت قضية شعب يطمح للحرية والكرامة من بوابة الوحدة الوطنية إلى أطنان مساعدات غذائية ومحطات تحلية وكهرباء ومشاريع كانت

موجودة على الطاولة أصلاً، معززة بذلك الانقسام ومرسخة حلم الانفصال. هذا الاتفاق لم يكن ممكناً لولا وجود طرف سمح لقضية فلسطين بأن تختزل بهذا الشكل المهين وأن تصبح ورقة مفاوضات لصالح أطراف خارجية لتحسين وضعها هي على حساب كرامة الناس ومستقبلهم وحقوقهم. وبينما اهتم الفلسطينيون بقراءة تفاصيل بنود الاتفاق وما حمله من خيبات لبعض الواهمين، اتصل رئيس تركيا بالرئيس الروسي معتذراً عن إسقاط الطائرة الروسية التي كانت في طريقها لقصف أهداف داخل سوريا وبهذا أعاد الرئيس المهووس بإرث سلطان قديم رسم خارطة التحالفات فيما يخص الوضع المشتعل في سوريا والعراق على أقل تقدير ومهد الطريق لتقارب أمريكي-روسي لا شك أنه ستكون له الكلمة الفصل في إعادة رسم الخارطة السياسية السورية على أقل تقدير.

لكن الولاء الأيديولوجي سرعان ما أوجد لفرع الإخوان المسلمين في فلسطين زاوية يشكر من خلالها تركيا على إنجازها المفترض، ودعمها المزعوم للشعب الفلسطيني المحاصر في غزة. كيف لا وقد أبقى على غزة رهينة طوال

عشر سنوات خدمة لمشروع إخواني انفصالي لا يمت لمصلحة القضية الوطنية بصلة، بل يعمل على تشويه الوعي وكيه فيما يخص قضايا الوطن فاخترلها بمعونات إنسانية

وطبية ومشاريع إسكان تدشن باسم الراعي دونما تكرار بالرعية المسحوقة التي لم تستشر فيما حل بها من دمار وحصار ولا ما جاءها من عطيات مؤدلجة!

وتجلى هذا الولاء الأعمى خلال ساعات ما عرف بمحاولة الانقلاب الفاشل في تركيا حيث خرج مناصرو حماس في القطاع بالآلاف "نصرة" للسُلطان أردوغان، وحملوا صورته

في حين حمل الأتراك علم بلادهم. وذهب البعض مثل القيادي وعضو المجلس التشريعي مشير المصري إلى التبرع بدم الشعب الفلسطيني فداءً لأردوغان والديمقراطية في تركيا

في حين تحتجز حماس الكتاب والنشطاء بسبب ما يكتبون على صفحاتهم في وسائل التواصل الاجتماعي. حتى أن الاحتفالات لم تتأثر بشكر تركيا لإسرائيل لمواقفها المساندة

خلال وبعد محاولة الانقلاب. ومع أن تداعيات الانقلاب الفاشل لا زالت في بداياتها إلا أنه من الضروري القول أن مظاهر الهيستيريا لدى حماس التي رافقت الأحداث تكشف

مدى عمق الارتباط التنظيمي الذي لا يرى إلا بعيون التنظيم ولا يقيم إلا بما يتسق مع مصلحته، لدرجة دفعت بالشيخ الإخواني الأكبر القرضاوي أن يكتب لأردوغان مبشراً أن

الله وملائكته وشعوب المسلمين معه! ولم تحضر تركيا الدولة في المواقف لأنها خارج الحسبة تماماً.

من العار أن تبقى كفلسطينيين في هذا النهي الذي لا مبرر له سوى المصالح الصغيرة التي ترسخ الانفصال وتقوض القضية الوطنية التي ثار من أجلها شعبنا ومعها الآلاف من

أحرار العالم. التاريخ يكتب من حولنا ولن ينتظرنا اللاعبون حتى ننتهي من صغائر أمورنا بل أن استمرار هذا العبث في مصلحة لعبة الأمم الكبرى التي تجري. ولا يقبل عاقل ما يساق من ترهات لتبرير استمرار الحال على ما هو عليه.

قد تشكل الانتخابات البلدية بداية مهمة في الوضع المستعصي فلسطينياً، لكنها ودون التزام مع إعادة ترتيب الأولويات واتفاق على مكونات الهوية الوطنية وأولويات المرحلة الفلسطينية، تبقى ذرا للرماد في العيون. المطلوب

خطوات تصوب الوضع الفلسطيني وترتقي به إلى مكانة الدولة التي نطالب العالم الاعتراف بها، فنعيد نحن رسم الخارطة السياسية الفلسطينية بما يحقق مصلحتنا الوطنية

وبما يؤهلنا لصد الرياح العاتية التي تعصف بنا وبتطلعاتنا الوطنية.

أحداث سريعة ولكنها مترابطة

بقلم: سامي سرحان

أحداث كبرى متسارعة تجتاح العالم انعزالية على غرار الاستفتاء الذي جرى في بريطانيا، وصوت فيه أغلبية بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، أوقع السياسة البريطانيين وشريحة الشباب في حرج وتساؤل كيف لبريطانيا أن تعيش منعزلة بعد أن اعتاد الجيل الشاب فيها على الانفتاح على أوروبا والعالم. وهو اليوم يُفرض عليه التوقع في جزيرته والتعايش مع أوامام امبراطورية بأئدة ما زال جيل الكبار يعيش على أحلامها.

الهجرة وندفق اللاجئين من إفريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان، أخاف البريطانيين وآثروا الانكفاء في جزيرتهم، والعيش مع أحلامهم. وقبل أن يفيق العالم من صدمة الاستفتاء البريطاني، يأتي حادث الدهس المروع الذي اجتاحت مدينة نيس الفرنسية وحصد حياة عشرات المواطنين من جنسيات وأعمار مختلفة، حيث كانوا يمشون مطمئنين في الشارع ويحتفلون بمناسبة الاستقلال وتطلق الألعاب النارية. الفاعل مهاجر تونسي إلى فرنسا لا يحمل الجنسية الفرنسية، يقال أنه صاحب سوابق جنائية معروفة للشرطة الفرنسية ولكنه غير معروف للجهات التي تتابع الإرهاب والإرهابيين. فرنسا بلد الحرية والتنوير باتت مسرحاً للعمليات الإرهابية والعنف الذي يجتاح العالم وتتعدد أسبابه. وقبل أن نفرغ من تعداد قتلى وجرحى شاحنة نيس، نصحوا على محاولة إنقلاب في تركيا حصدت مئات الأرواح من عسكريين ومدنيين، أعقبها موجة اعتقالات طالت حتى الآن أكثر من ستة آلاف شخص من العسكريين والقضاء التركي مع مطالبات رسمية بإعادة الاعتبار لأحكام الإعدام. تركيا التي تخلصت من حكم العسكر والإنقلابات وتعيش في حالة من الديمقراطية الهشة ما زالت

فئة منها تحن إلى حكم العسكر والدكتاتورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الذي يحاول أن يفرض نفسه على الحياة السياسية والاجتماعية وخاصة المؤسسة العسكرية والسلطة القضائية، وهذا سلوك يتنافى مع الديمقراطية وصناديق الاقتراع والتعددية.

تركيا انخرطت في مشاكل الشرق الأوسط، وظهرت كما لو أنها تحن إلى ماضيها البعيد المتمثل بالسلطة العثمانية التي كانت في رأي كثير من المفكرين سبباً في تخلف المنطقة العربية، وخضوعها بعد تفكك السلطة للاستعمارين البريطاني والفرنسي، فلا الماضي القريب ولا الماضي البعيد يصلح كنموذج لدولة تركية عصرية ديمقراطية.

خيوط رفيع لكنه واضح يجمع الأحداث الثلاثة، هو الأحداث التي تجتاح الشرق الأوسط وبالذات الدول العربية خاصة سوريا والعراق واليمن وليبيا ومصر وتونس، وما تسببت به هذه الأحداث من فشل لمعظم الدول العربية وتبعه موجة نزوح وهجرة إلى أوروبا هرباً من الموت، وطغيان الحاكمين وبحثاً عن لقمة العيش وحياة أكثر راحة في دول أوروبا الغربية. وهاهي اليوم تعاني نتائج بعض سياساتها الاستعمارية ومآلاتها لحكام ديكتاتوريين بددوا ثروات شعوبهم وصادروا إرادة هذه الشعوب خدمة للمستعمر وللمشروع الصهيوني الذي زرع إسرائيل في قلب العالم العربي وشرد شعب فلسطين الذي فقد وطنه، ولا يزال يبحث عن هذا الوطن منذ نحو سبعين عاماً على نكباته بإصرار وعزيمة لا تلين رغم ما يشهده عالماً المضطرب من أحداث وويلات. وليس من نافلة القول بأن اجتثاث كل هذه الأحداث يكمن في العدالة المفقودة في العالم وخاصة فلسطين، وها هو الرئيس أبو مازن يبحث عن هذه العدالة في كينغالي عاصمة رواندا في اجتماع قمة الدول الإفريقية والتي تعتبر محطة رئيسية في دعم القضية الفلسطينية الباحثة اليوم عن سبيل لمواجهة الفقر والبطالة في صفوف شبابها الذي يسلك سبيل البحر هرباً إلى أوروبا، ولا يبالي إن ابتلعه البحر أو وصل إلى بر الأمان الذي لم يعد آمناً.

تركيا.. انقلابان في وقت واحد

بقلم: نبيل عمر

رغم ملايين الصفحات التي كتبت حول ما حدث في تركيا، واستنتاج تفاعلاته المستقبلية، ورغم نصيحة أصدقائي في «الحدث» بالكتابة حول موضوع آخر، إلا أنني وجدت نفسي مشدوداً للهم التركي، محاولاً قدر الإمكان أن أخلص قلمي وتحليلي من محذور الأبيض والأسود أو الـ «مع وال ضد».

وأبدأ بتوصيف ما حدث حتى اللحظة، إنهما محاولتا انقلاب متلازمان، الأولى قام بها بعض العسكر ودخل تاريخ الانقلابات التركية من باب الفشل الذريع.

والثانية رد أردوغان وأنصاره على المحاولة العسكرية وما جسده هذا الرد من مبالغة ملحوظة تحمل عناوين مثيرة للجدل، مثل تعقيم البلاد من الفيروسات، وتطهير الجيش من الخونة ومخاطبة العالم بلغة إما معي كما أنا وإلا..!

ما فعله بعض العسكريين كان كريهاً ومداناً من حيث المبدأ والوسيلة والهدف، ففي هذا الزمن تجسد الانقلابات العسكرية مهما كانت شعاراتها عهداً منقرضاً من الاستبداد ومصادرة أبسط حقوق الإنسان، لهذا تسابق العالم كله على إدانة الانقلاب، كما تسابقت القوى السياسية التركية المعارضة على إدانته والتحذير من تكراره، فمن يدخل انتخابات برلمانية وفاز أو أخفق فلا يحق له سياسياً وأخلاقياً أن يوافق على انقلاب عسكري هو النقيض البديهي للديمقراطية والبرلمان.

وأخشى ما أخشاه وأنا ممن يعتبرون تركيا رغم التحفظات على العديد من مواقفها صديقاً أو حتى شقيقاً، أن يتمادى أردوغان وأنصاره في رد الفعل وأن يفقدوا القدرة على فهم الإجماع الداخلي والخارجي ضد الانقلاب كما يجب أن يفهم، وأن يعتبروا هذه الإدانة الشاملة للانقلاب العسكري كغطاء نموذجي لانقلاب مدني تحت ساتر ديموقراطي.

إن المغالاة واجتثاث من يشته بهم من مؤسسات الدولة التركية، وأبرزها الآن الجيش والقضاء، لا بد وأن يؤدي على المدى القريب والمتوسط إلى خلق حالة عميقة التأثير على المجتمع التركي الذي فيه ما فيه من عوامل الصراع العرقي والسياسي والاجتماعي، بما في ذلك احتمالات استغلال الإرهاب لهذا النوع من الاضطراب الداخلي.

التصفيات التي تمت في سلك القضاء، وبهذه الكثافة مع التصفيات المماثلة في القوات المسلحة، اتخذت سمة تصفية الخصوم المحتملين، فأى انقلاب شارك فيه كل الذين اعتقلوا ودعمته الولايات المتحدة زعيمة الحلف الأطلسي، وفق رواية أردوغان، يمكن أن ينفذ بهذا القدر من السذاجة والخفة.

إن الاعتقالات التي تمت حتى الآن سواء كانت على حق أم على باطل لن تكون مجرد شوكة في الخاصرة تم اقتلاعها والسلام.

إن من واجب كل من يعتبر تركيا شقيقة أو صديقة أن يقدم النصيح لأردوغان وحزبه، بأن بحر الجماهير يوفر أماناً لمن يعرف السباحة فيه إلا أنه يخبي غدرًا قاتلاً لمن ينام مطمئناً، لأن التيارات والعواصف حين تنطلق لسبب ما، فإن السابح النائم أو المطمئن يكون أول الضحايا.

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحانرئيس التحرير
رولا سرحانالمدير العام
طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول

صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين

هاتف: +970 2 297 9717

فاكس: +970 2 297 9719

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

قوة العمل من قوة أصله

بالأصل المتين نبني مصرفاً يجسّد بقيمه
أصالة الماضي وجراة الحاضر، لنرقى
بجودة البناء المصرفي، ونتقن ابتكار
الحلول المالية، فقوة العمل من قوة
أصله، وأصل خدماتنا الشريعة الإسلامية
بجوهرها وقيمها.
مصرف الصفا، خدمات إسلامية متطورة ...
على الأصول.

يستمر الاككتاب حتى 2016/7/26
لمزيد من التفاصيل زوروا موقعنا: safabank.ps



قروض السكن



بنك القاهرة عمان
CairoAmmanBank

إليك أحلى هدية
مفروشات وأجهزة كهربائية بقيمة



هديتك على قرضك السكني تخولك لاختيار ما تريد من أجهزة كهربائية ومفروشات، سارع الآن بالحصول على قرضك السكني من بنك القاهرة عمان واحصل على هدية فورية (قسائم شراء أجهزة كهربائية و/ أو مفروشات لغاية ١٦٠٠ دولار حسب قيمة القرض).

مزايا قرض السكن:

- تمويل ٨٥% من سعر الشقة ولمدة تصل إلى ٢٥ سنة
- تأمين مجاني على الحياة
- تأمين مجاني على العقار
- بطاقة ائتمان موافق عليها مسبقاً ومجاناً للسنة الأولى (للبطاقات الجديدة)
- قسائم الشراء سارية المفعول لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١
- الحد الأدنى لقيمة القرض للاستفادة من الهدايا ٥٠,٠٠٠ دولار
- الحملة سارية حتى تاريخ ٢٠١٦/٩/٣٠